الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم تجارية

التخصص :إدارة مشاريع

بعنوان

تقييم العوامل التنموية في الجزائر
دراسة حالة ولاية – سعيدة-

تحت إشراف الأستا :

❖ زواد رجاء

من إعداد الطلبة :

بن عومر خيرة

شرياف رحيل

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ مهدي عمر..... رئيسا

الأستاذ زواد رجاء..... مشرفا ومقررا

الأستاذ الهاشمي طيب..... ممتحن

السنة الجامعية : 2017/2016

الشكر

الحمد الله الذي هدانا للإسلام، برسالة سيدنا الإمام ووضح لنا الحلال من الحرام، وأرشدنا إلى ما فيه صلاحنا وسعادتنا في الدارين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد أفضل من صلى وصام وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلامأما بعد:

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

-ونتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه الينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.

-ونخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما أنجزناه, وتمحيصا واشرف الأستاذة زواد رجاء .

-كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات القيمة المقدمة حول هذا البحث المتواضع .

-وما من سبيل في اخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد, في السر والعلن ,ولو بكلمة....

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

-إلى قرة العين ....إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ....إلى التي حرمت نفسها وأعطتني,ومن نبع حنانها سقتني ....

-إلى من وهبتني الحياة, إلى تلك المرأة العظيمة حبيبتي **أمي**.

-إلى الغائبعن الدنيا الحاضر في قلبي دوما رحمه الله **أبي**.

-إلى إخوتي أسية,إكرام,محمد,بشرى.

-إلى أبناء أختي ألاء,إسراء,روان.

-إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شرياف رحيل

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

-إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

-إلى والدي العزيزبسمة الحياة و سر الوجودأدامه الله لي و حفظه.

-إلى والدتي ملاكي في الحياة التي كان دعائها سر نجاحي و بلسم جراحي.

-إلى إخواني و أختي أنا أرى التفاؤل في ضحكتكم.

-إلى رفيقة دربي التي ساعدتني في إعداد هذه المذكرة صديقتي حليمة.

-في نهاية مشواري أريد أن أشكر كل من رافقني و ساعدني حتى وصلت هذا المستوى.

بن عومر خيرة

مقدمة عامة

الفصل الأول:مدخل عام للنمو اللإقتصادي و التنمية المحلية.

تمهيد الفصل.....1

المبحث الأول:ماهية النمو الإقتصادي.

المطلب الأول:تعريف النمو الإقتصادي.....2

المطلب الثاني:خصائص النمو الإقتصادي.....2

المطلب الثالث:مقاييس و مؤشرات النمو الإقتصادي.....3

المطلب الرابع:معوقات النمو الإقتصادي.....4

المبحثالثاني:ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول:مفهوم التنمية المحلية 6

1-التنمية من خلال المدارس الفكرية.....7

2-مفهوم التنمية.....8

3-مفهوم المحلية.....9

4-مفهوم الإقليم.....10

5-التعريف بالتنمية المحلية.....11

المطلب الثاني :مجالات التنمية المحلية.....12

1-التنمية الإقتصادية(صناعة-فلاحة-سياحة).....12

2-التنمية الإجتماعية و الثقافية(تعليم-صحة-سكن).....15

3-التنمية السياسية.....16

4-التنمية الإدارية.....17

المطلب الثالث :أهداف التنمية المحلية.....18

خلاصة الفصل.....20

الفصلالثاني:التنمية المحلية فيالجزائر.

تمهيد الفصل.....21

المبحثالأول:دور الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية.
المطلبالأول:دور الجماعات المحلية في ممارسة التنمية المحلية.
1/البرنامج الخماسي للإنعاش الإقتصادي : 2010-2014
2/دور الولاية في التنمية المحلية.
3/دور البلدية في التنمية المحلية.
المطلبالثاني:أسس سياسة التنمية المحلية في الجزائر.
1/تدخل الدولة.
2/المشاركة الشعبية.
3/التخطيط.
4/اللامركزية.
5/التوازن الجهوي.
6/الترقية الإجتماعية و الثقافية للسكان.
7/الإعتماد على الإمكانيات الوطنية و الدولية.
المطلبالثالث:التنمية المحلية و التخطيط الإقليمي.
المبحثالثاني:مقومات التنمية المحلية و أهدافها.
المطلبالأول:مقومات التنمية المحلية.
1-المقومات المالية.
2-المقومات البشرية.
3-المقومات التنظيمية.
المطلبالثاني:التخطيطالإستراتيجي للتنمية المحلية.
المطلب الثالث:تحديات التنمية المحلية و معوقاتها.
خاتمة الفصل
الفصلالثالث:دراسة حالة ولاية سعيدة.
تمهيد الفصل.
المبحثالأول:لمحة عن ولاية سعيدة.

المطلب الأول :تقديم ولاية سعيدة.

1/التضاريس و المناخ.

2/الموقع.

3/من حيث السكان.

4/من حيث التعليم.

المطلب الثاني:البنية التحتية و الإجتماعية و الإقتصادية لولاية سعيدة.

1/الصحة و السكن في ولاية سعيدة.

2/شبكة الطرق.

3/شبكة الموارد المائية.

4/الزراعة و الصناعة و السياحة.

المبحث الثاني:التحليل العاملي كوسيلة لتحليل عوامل التنمية في ولاية سعيدة.

برنامج حول عامتقديم:الأولالمطلبAcp

المطلبالثاني:المتغيرات الداخلة في الدراسة.

المطلبالثالث:معالجة لنتائج التحليل لمكونات أساسية (ACP)

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01:جدول يوضح التقسيم الإداري و مساحات بلديات سعيدة.....ص42

الجدول رقم02:عدد سكان البلديات لولاية سعيدة لسنة 2015.....ص43

الجدول رقم03:عدد المدارس الإبتدائية لبلديات سعيدة لسنة2015.....ص44

الجدول رقم04:عدد مدارسالمتوسطة لبلديات سعيدة لسنة 2015.....ص45

الجدول رقم05:عدد المدارس الثانوية لبلديات سعيدة لسنة 2015.....ص46

الجدول رقم06:طلاب لولاية سعيدة لسنة2015.....ص47

الجدول رقم07:عدد المقاعد البيداغوجية لبلديات ولاية سعيدة.....ص48

الجدولرقم08:مناطق تجمع المياه في ولاية سعيدة.....ص50

الجدول رقم09:المتغيرات الداخلة في الدراسة.....ص54

الجدول رقم10:qualité de représentation.....ص56

الجدول رقم11:variance totale expliqué.....ص58

الجدول رقم12:matrice des composantes.....ص59

قائمة الأشكال:

الشكل رقم01:خريطة الجزائر.....ص40

الشكل رقم02:خريطة ولاية سعيدة.....ص41

الشكل رقم03:توزيع الطلاب حسب التخصصات.....ص47

الشكل رقم04:شبكة الطرق في ولاية سعيدة.....ص50

الشكل رقم05:القيم الكامنة.....ص57

الشكل رقم06: تمثيل البلديات بالمحور العاملي F1وF2 .....ص61

الشكل رقم07: تمثيل البلديات بالمحور العاملي F1وF3 .....ص62

الشكل رقم08: تمثيل البلديات بالمحور العاملي F2وF3 .....ص63

مقدمة

مقدمة

يعدموضوعالتنميةالمحليةمنالمواضيعالتيتحظىباهتمامممتزايدفيالعديدمنالبلدان، إما علىمستوىالسياساتالاقتصاديةلمختلفالدول،أوعلىمستوىالبحوثالعلميةوالأكاديمية،حيثتقدمالتنميةالمحليةكبديلإستراتيجيهاملمعالجةالخللالتنمويالذيتعانيمنهالبلدانالناميةبشكلعام،لاسيمافيظلتغيرطبيعةدورالدولةوارتباطالتنميةالمحليةبشكلأساسيبالعواملالداخلية،التييمكنالتحكمفيهاإلىحدكبير،أكثرمنارتباطهابالعواملالخارجية.

لقدظلتمسألةالتنميةإلىغايةالحربالعالميةالثانيةتطرحأساساعلىالمستوىالوطنيوقدعالجتهاعدةمدارس،لكنمعتناميا لوعيوالتقدمعرفالخطابالتنمويعدةمفاهيمتهتمبتحديدنطاقالتنمية،فظهرتمثلاالتنميةالجهوية،التنميةالمحلية (الإقليمية).

وأصبحمنالواضحفيظلالتغيراتالاقتصاديةالجديدةضرورةإعادةالنظرفيمجالالتدخلالجماعاتالمحليةأيالفصلبينمهامالدولةومهامالجماعاتالمحلية،بالإضافةإلىتدعيمالوسائلالماليةلهذهالأخيرة.

وفيهذاالإطارتعملالجزائرعلىتكريسمبدأاللامركزيةالإداريةفيتطبيقسياساتهاالتنمويةوذلكمنخلالالصلاحياتالواسعةالتيمنحتهاللجماعاتالمحليةمنأجلالتكفلأكثربالمواطنينالمحليينوتحسينظروفحياتهمفيكافةالمجالات.

الإشكالية:

ماهي العوامل التي تقوم بالتنمية المحلية في ولاية سعيدة؟

التساؤلات المطروحة:لمعالجة هذه الإشكالية تم طرح عدة تساؤلات,هي:

1-مامفهوم الإقليم وكذا التنمية المحلية؟

2-ماهي مجالات التنمية المحلية؟

3-ماهو النموالاقتصادي ؟

4-ماهي العوامل المستعدة في تحقيق التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة حاولنا التركيز على مايلي:

1-التنمية المحلية جزء أساسي في عملية التنمية الإقتصادية.

2-تقديم لمحة عن الولاية سوف يمكننا من دراسة جوانب التنمية المحلية في الولاية.

3-إستخدام برنامج تحليل العوامل الأساسية سوف يساعد ي تلخيص وتوضيح واقع التنمية المحلية.

مبررات إختيار الموضوع:

تعد التنمية المحلية في الجزائر ركيزة أساسية لبناء الإقتصاد الوطني , وهذا ماأدى إلى ميولي الشخصي للبحث في المواضيع المتعلقة بالتنمية الإقتصادية بوجه عام.

محاولة معرفة مدى إستدامة التنمية في الجزائر,والسياسات المتبعة والجهود المبذولة لتحقيق ذلك.

أهداف الدراسة:

-الإجابة عن التساءلات المطروحة.

-التحسيس بضرورة التنمية المحلية في الوقت الراهن.

-التعرف على الولاية وهياكلها.

-الإطلاع على عوامل التنمية في الولاية.

-إستخدام التحليل إاى عوامل أساسية ACP

-بيان العوامل المساعدة في تنمية الولاية.

منهج الدراسة:

للوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال البحث وإختيار صحة الفرضيات .

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للتمكين من عرض المعلومات والبيانات.

تقسيمات البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع و تماشيا مع المنهج المتبع و لعرض المعلومات بطريقة بسيطة و واضحة,قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول,و هي على النحو التالي:

-الفصل الأول:قسمناه إلى مبحثين, حيث يحتوي المبحث الأول:ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه و مؤشراته و معوقاته.

أما المبحث الثاني فيتضمن مفهوم التنمية من خلال المدارس الفكرية و كذا مفهوم الإقليم و مجالات التنمية المحلية و أهدافها.

-الفصل الثاني: يتضمن مبحثين,حيث يحتوي المبحث الأول:دور الجماعات المحلية و أسس سياسة التنمية المحلية في الجزائر.

أما المبحث الثاني فيتضمن مقومات التنمية المحلية و أهدافها.

-الفصل الثالث:و هو الجزء التطبيقي للدراسة,يتناول جمع و معالجة البيانات للتنمية المحلية لولاية سعيدة,حيث كان هناك 32 متغيرة عبر 16 بلدية,و قمنا بتحليل و تفسير المخرجات بإستخدام برنامج spss 21.

الفصل الأول:
مدخل عاملللنمو الإقتصادي و التنمية المحلية

الفصلالأول:مدخل عاملللنمو الإقتصادي و التنمية المحلية

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها حيث تسعى الكثير من الدول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة إلى زيادة معدلات التنمية التي احتلت مركزا هاما في الدراسات الإقتصادية كما أن التنمية لها دور في تحقيق الأهداف الإقتصادية،الإجتماعية،الثقافية السياسية.

ومع النموالإقتصادي اهتمت التنمية المحلية بمختلف الجوانب والمجالات ولتحقيق تنمية محلية لابد من أن تكون هناك موارد أوثروات على المستوى المحلي.

المبحث االأول: ماهية النمو الاقتصادي

للتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية قمنا بعرض مبحث عن النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1]؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[2]؛ أما الاقتصادي" S.Kuznets " في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"[3]؛ ويعرفه " جون ريفوار" بـ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة[4]؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية: [5]

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني .

2- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

---

[1] Jean Arrous, Les théories de la croissance , Paris, éditions du seuil, 1999, p9

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

[3] Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition Paris, édition Marketing,1990,p44

[4] Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? ,Alger, ed Dahleb,1994, p79

[5] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص 51-54.

عناصر النمو القتصادي:

تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي:

العنصر الأول : تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق :

الدخل الوطني

عدد السكان

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة.

العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و الزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي.[6].

المطلب الثاني :خصائص النمو الإقتصادي

- النمو الإقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الإقتصادي أي لا يعتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي.

-النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

-التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الإقتصادي .

-النمو الإقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد .

-يؤدي النمو الإقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة .

-النمو الإقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

يلعب النمو الإقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[7].

---

[6] *برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، ص451.*

[7] **عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة.** www.digitallibrary.univ-batna.dz

المطلبالثالث:مقاييس و مؤشرات النمو الاقتصادي

*المقياس الاقتصادي[8] : يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس درجة التقدم الاقتصادي.
*المقياس الاجتماعي [9]: يقصد بالمؤشرات أو المقاييس الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية للأفراد للجوانب الصحية و الجوانب التعليمية و الجوانب الثقافية و الجوانب المتعلقة بالتغذية .
*المقاييس الهيكلية : كانت الدول المتقدمة تعمل على توجيه الدول النامية نحو إنتاج المواد الأولية لكن بعد الحرب العالمية الثانية إذا شهدت أسعار المنتوجات الأولية تقلبات انعكست على أوجه النشاط الاقتصادي مما أدى إلى اتجاه الدول النامية إلى أحداث تغيرات هيكلية في بيئتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه إلى التصنيع لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه و كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات على درجة النمو و التقدم الاقتصادي و أهم هذه المؤشرات هي:
*الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمال الناتج المحلي.
*الأهمية النسبية للصادرات من سلع صناعية إلى إجمالي الصادرات.

المطلبالرابع:معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:
1-التعليم : لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ و لا يكتب ولا يحسب، كما أن مدير متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد و الرقبة على موجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فاعلية بكثير - في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مداخلات معينة- من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.
من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية.

وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الاتفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.
2-الصحة : لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي

[8] باترمحمدعليوردم،ص225

[9] برنامجالأممالمتحدةالإنمائي :تقريرالتنميةالبشريةلعام 2003 103

مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، و بالتالي فإنها تسهم في النمو السريعللسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الإقتصادي أكثر صعوبة.

3-الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها و الاستفادة منها في عملية النمو.

وأيا كان الأمر، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض و الموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في إستخداها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية ، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، و الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

4-التكنولوجيا : إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية و التقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق أبتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي،لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره و التيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية

إنمفهومالتنميةأوبعبارةأخربقضيةالفقروالغنبقضيةقديمةقدمنشأةالبشرية،إلاأنالإهتمامبحثهاوتأصيلهايعدحديث انسبيا.

وعلىالرغممنالمجهوداتالتيبذلهاالباحثونلوضعإطارمرجعيلمفهومالتنميةإلاأنهناكبعضالإشكالياتالتيبقيتمطروحة خصوصاحولدورالدولةأوالحكوماتفيعمليةالتنمية.

المطلبالأول:مفهوم التنمية المحلية

سنعطيفيالبدايةلمحةمختصرةعنتصورمختلفالمدارسالفكريةلموضوعالتنمية،ثمنقدممختلفالتعاريفللتنميةوكذا الإقليم.

1/التنميةمنخلالالمدارسالفكرية:[10]

لقدتناولتالمدرسةالميركانتيلية(القرنالسابععشر)موضوعالتنميةمنخلالالواقعالذيكانسائدافيتلكالفترةوالمتمثلفيال نقصالحادفيالمعادنالنفيسةوالذيأعاقالتوسعالتجاري،لذلككانوايرونأنهعلىالدولةأنتتحكمفيالوارداتوتشجعالصادر اتحتىتتمكنفيالنهايةمنامتلاكأكبرقدرمنالنقود (الذهبوالفضة)ومنثمةتحقيقرفاهيةالأمة.

لذلكفإنالفكرالميركانتيليوضعرفاهيةالأمةفيالمقامالأولوتنظيمالأنشطةالاقتصاديةوسيلةلتحقيقهذاالهدف.

ثمجاءتالمدرسةالكلاسيكية(القرنالثامنعشر)وبداية(القرنالتاسععشر)التييمثلهاكلمنجونلوكودافيدهيوموآدامسمي ث،الذيقدمكتابامشهورا حولقضيةالتنميةتحتعنوان " ثروةالأمم. "

بعدهذاالعرضالوجيزلنظرةمختلفالمدارسالفكريةلموضوعالتنميةسنحاولفيالفقرةالقادمةتحديدمفهومالتنمية.

2/مفهوم التنمية:

إنمفهومالتنميةمنالناحيةاللغويةيعنيشيءواحدوهوالتغييرالمرتبطبالزيادةفيشيءمافيوقتمعينهذاعنمضمونمصد طلحالتنميةمنالناحيةاللغوية،ولكنمنالناحيةالاصطلاحيةيتضمنمعانيوأمورکثيرةتختلفباختلافالإيديولوجيةالسائ دةفيالمجتمعات،وباختلافتخصصاتمنيتناولوهبالدراسة
والتحليل،حيثشاعاستعمالهذاالمصطلحخصوصابعدارتباطهبالإطارالاقتصاديوالمتمثلفيالتنميةالاقتصادية،كما أنالتنميةأصبحتقضيةعالمية.

كماأنالتنميةفيأبسطمعانيها،والتييعرفهاالدكتورأحمدرشيدبأنها "
عمليةتغييرفيالبنيةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافيةللمجتمعوفقتوجهاتعامةلتحقيقأهدافمحددةتسعىأساسالرفعم ستوىمعيشةالسكانفيكافةالجوانب،وبمعنىأنأيةتنميةيقصدبهامعيشةالسكانفيكافةالجوانب"،أيأنالتنميةيقصدبهاأي ضاالإرتفاعالحقيقيفيدخلالمواطنينمنجوانباقتصاديةوغيراقتصادية[11].

[10]صالحفلاحي،مفهومالتنميةالمحليةوالاستراتيجياتالبديلة،الملتقىالوطنيالأولحولتمويلالتنميةالمحلية 2008 ،ص2
[11]أحمدرشيد،التنميةالمحلية،دارالنهضةالعربية،القاهرة،مصر، 1986 ،ص14

كماأنتعريفالتنميةفيمفهومهاالعامبأنها" عملياتمخططةوموجهةتحدثتغييرافيالمجتمعلتحسينظروفهوظروف أفرادهمنخلالمواجهةمشكلاتهوازلةالعقباتوتحقيقالاستغلال الأمثللإمكاناتوالطاقاتلهالتحقيقالتقدموالنموللمجتمعوالرفاهيةوالسعادةللأفراد.[12]

-منخلالهذاالعرض
لمفهومالتنميةبصفةعامةمنالناحيتينااللفظيةوالاصطلاحيةيمكنأننأخذالنقاطالآتيةحولمفهومالتنمية:

-
إنالتنميةهيعملية،بمعنىأنهاخطواتمترابطةومتشابكةومنسقةتتبعبعضهاالبعضفينظاميؤديإلىغايةمحددة،أيأنهاعملية مجتمعيةمتشابكةمتكاملةفيإطارينتجمنالروابطبالغالتعقيدمنعواملسياسيةواقتصاديةواجتماعيةوإداريةوعمرانية.

-
إنالتنميةمفهومذومدلولاقتصاديواجتماعيوسياسيوثقافي،وهولايرتبطبقطاعمعينمنالمجتمعدونالآخر،ولذافهومنهجاوطنيايتفاعلمعهالمجتمعبكلقطاعاته.

-إنالتنميةمصطلحلايخضعإلىتعريفدقيق،فهيليستمجردتحسينظروف المعيشة،ولكنهاهدف مستمروقدرةعلىالتغييروالنموالتطوير،ولذافإنأهداف
التنميةتتغيروفقالمايحتاجإليهالمجتمعوماهوممكنالتحقيق،وهناتكمن صعوبةتعريف ثابتومحددلها.

3/مفهومالمحلية :

إنمفهومالمحليةيرتكزعلىمفهومالأقاليم(الفضاءات)الذييعتمدعلىعدةعناصرومنها:

-العنصرالجغرافي،ويعنيأيمنطقةأومدينةمحددةجغرافيا بجبال،وديان،وغيرها.

-عنصرالهوية أوالإنتماء والذيقديتعارضمعالواقعالجغرافي.

-توفرمجال(فضاء)ملائمتتداخلفيهمجموعةمنالعواملوالعناصرالمتكاملة.

-
عنصرإداريىيعتمدعلىتقسيمإداريتقررهالدولوالحكوماتوالذييكونفيبعضالأحيانغيرعادللأنهيبنىعلىاعتباراتغيرموضوعية(سياسية،جهوية...).

-منخلالهذهالعناصريمكنناأننعطيمفهومالمحليةبأنهاتلكالفضاءاتالتيتوجدبها رابطة
اجتماعيةمكثفة(علاقاتبينأشخاص،ممارساتثقافية
...إلخ)،تسمحهذهالرابطةبالتعايشالمشتركوبالتاليإعداداستراتيجياتجماعيةللتنمية،يقولالاقتصاديبرناردبيكورإن

[12] محمدشفيق،التنميةالاجتماعية:دارساتفيقضاياالتنميةومشكلاتالمجتمع،المكتبالجامعيالحديث،الإسكندرية،مصر .ص1

مصطلحالأقاليممصطلحمناسبلوصفهذهالفضاءاتالتيتوجدبهاتعاونياتوهيفضاءاتيتطورفيهاالوعيالجماعيبالوحدةوالتماسك.[13]

4/ مفهوم الإقليم:هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، والإقليم قد يكون مناخيا؛ في هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عن غيرها، وقد يكون الإقليم نباتيا أو طبيعيا بصورة عامة، بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وكل هذه الخصائص تجعله يتميز عما حوله من أقاليم أخرى.والعناصر الطبيعية المذكورة تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي مدى توفر احتياجاتهم ومدى مستواهم الحضاري، وهذا عن التحديد الطبيعي للإقليم.أما التحديد البشري، فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض إلى دول متميزة في الغالب، وقد تنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أو محافظات أو إمارات، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تقاربها أو لا تتفق، لذلك من المراعى عند تخطيط حدود إقليم ما أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد، وقد ترجع لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات.

وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزء من قارة أو دولة، وفي هذه الحالة تتعدد الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية، وقد يكون الإقليم دولة صغيرة جدا في المساحة أو جزء من دولة، وغالبا في هذه الحالة تتجانس المظاهر الطبيعية والبشرية في هذا الإقليم الصغير[14].

5/ التعريفبالتنميةالمحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في عشرية الستينات اثر النقشات التي تعالت حول تهيئة واعداد التراب .نتيجة البينات المكانية الواضحة بين الجهات و المناطق .ولقد كان العالم الريفي (القروي) الحقل الاول لتطبيق هذا المفهوم لكنه اليوم تجاوز حدود الريف (القرية) الى المدن خصوصا في الاحياء السكنية.

واكتسبت التنمية المحلية اهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة.فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لاتقل اهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيد مشروعات تنموية .مما يستوجب تضافر الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وادمجاها في قاطرة التنمية و التقدم.

والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي.للارتقاء بمستوى التجمعات و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.من منضور تحسين نوعية الحياة

[13] محمدقادير،نظرةعلىالتنميةالمحليةwww.tanmia.ma

[14] موقع الأنترنيت www.google.aeمن ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

لسكان تللك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منضومة شاملة ومتكاملة .

انهاعمليةتغيير.تتم بشكل قاعدي من الاسفل تعطي الاسبقية لحاجيات المجتمع المحلي.وتتاسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية .وكل ذلك في سبيل الوصول الى الرفع من مستويات العيش و الاندماج والشراكة و الحركية.[15]

المطلبالثاني:مجالات التنمية المحلية

يهتممو ضو عالتنميةالمحليةبكافةالمجالاتالتيمنشأنهاأنتغير فيو ضعيةالمجتمعالمحليإلىالأحسن،والسير بهنحو التق دموالازدهار وتحقيقالر فاهية،ويمكنأنتشملالتنميةالمحليةعلىالخصو صالنقاطالتالية.

الفر عالأول :التنميةالاقتصادية

تعدالتنميةالاقتصاديةالقاعدةالأساسيةلتحقيقتنميةشاملة،و ذلكلأنالتغير فيالو ضعيةالاقتصاديةللمجتمعاتينعكسمبا شرةعلىالجو انبالاجتماعيةو السياسية.

تسعىالتنميةالاقتصاديةإلىتحقيقأقصىر فاهيةماديةممكنةللفر دالمحليعنطر يقدخلهو هذامايرفعنصيبهو مقدر تهللح صو لعلىالسلعو الخدماتالتييحتاجها .
يتمثلهدفالتنميةالاقتصاديةالمحليةفيتعز يز القدر اتالاقتصاديةلمنطقةمحليةمنأجلتحسينمستقبلهاو مستو يالمعيشةك كللهذهالمنطقة،فهيعبار ةعنعمليةيقو مخلالهاالشر اءمنالقطاعالحكو ميو قطاعالأعمالبالإضافةإلىالقطاعغير الحك ومييالعملبشكلجماعيمنأجلتو فير ظر و فأفضللتحقيقالنمو الاقتصاديو خلقفر صالعمل.

و يتحققهذاالنو عمنالتنميةعنطر يقو ضعمخططاتالغر ضمنهاتطو ير الو ضعيةالاقتصاديةللمجمو عةالمحليةسو اء كانتفيالجانبالصناعيأو الز ر اعيأو حتفيالبنيةالتحتيةالقاعديةالتيتسمحفيمابعدبتسهيلعمليةالإنتاجو نقلالمنتجاتو الا ستفادةمنهابالطر يقةالمناسبةالتيتحققأقصىإشباع[16].

و يعدالاستثمار المحليأساسالتنميةالاقتصادية،و ذلكلقدر تهعلىتحقيقتر اكمالثر و اتو خلقفر صأكثر لمناصبالشغل،و يمكنأنيشملالاستثمار المحليعلىالقطاعاتالتالية:

أو لا :الصناعة

يمثلقطاعالصناعةالتو جهالحديثللشعو بو لليدالعاملةفهو يحتلنسبةكبير ةمنالقو ةالعاملة،و يشكلالمصدر الأو للمداخ يلبالنسبةللدو لالمتقدمة،و لذافهو يلقىاهتماماكبير امنطر فالمسؤو لينو المو اطنينو أصحابالقر ار.

إنبناءقاعدةاقتصاديةعلىمستو يالأقاليمالمحليةيعدحلملكلالمسؤو لينو المو اطنين،و ذلكلمايعو دعليهممننفعو مز ايا، فإقامةمناطقصناعيةمنشأنهاأنيو فر عددلابأسبهمنمناصبالشغل،أضفإلىذلكالميز ةالنسبةالتييكسبهاالإقليمالمحليفيم

[15] عبدالمطلبعبدالحميد،التمويلالمحليو التنميةالمحلية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2001 ،ص13
[16] موسى اللوزي.التنميةالإدارية.دار النشر و التوزيع.عمان.ص28

جالالصناعة[17]،وهذامايفسحلهالمجاللمنافسةعلىجلبالاستثماراتورؤوسالأموالالوطنيةوحتىالأجنبية،كمامنشأذ هحمايةرؤوسالأموالالمحليةمنالهجرةخارجالإقليمأوخارجالوطنوبالتاليييساهمفيحمايةالاقتصادالوطنيككل.

دور الصناعة في التنمية المحلية:

1/توفير ما يلزم الأفراد من منتوجات مصنّعة.

2/تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.

3/زيادة الرفاهية للإنسان.

4/ترفع من مستوى معيشة الدولة حكومةً وأفراداً.

5/ تساهم في تطوير نشاطات اقتصادية أخرى كالزراعة والتجارة.

6/ زيادة الدخل القومي.

7/ استغلال الفائض من المنتجات الزراعية والحيوانية في الدولة.[18]

ثانيا :الفلاحة

تعدالفلاحةالأساسالاقتصاديفيأغلبالدول،حيثأننجاحالسياسةالفلاحيةيؤديإلىظهورودعمباقيالأنشطةالصناعيةوا لتجاريةوالخدماتية،ولذلكوجبالاهتمامبكافةالمجالاتالفلاحيةفيالأقاليمالمحليةعنطريقتطويرالمنتجاتالمتكيفةمعا لمناطقالطبيعيةوالتربيةالمحلية،بهدفتكثيفالاستغلالالزراعيوتحقيقالاندماجالزراعيالصناعي.

تهدفالتنميةالفلاحيةالمحليةإلىمعالجةحالاتالفقرومحاربةخطرالعجزالغذائي،ولذافهيتستوجباستراتيجياتتمكنهام نتطويرمنتجاتهاالنباتيةوالحيوانيةساعيةإلىتحقيقالاكتفاءالذاتيبالدرجةالأولىوالذيمنشأنهأنيسهلالحصولعلىمايحت اجهالفردوبأقلتكلفةممكنة،كماأنتحقيقمستوياتإنتاجأكبرمناحتياجاتالمجتمعالمحليسيدعمالوضعالاقتصاديللمنطق ةوالسكانالمحليينوقديكونسببافيجلبأنظارالمستثمرينوخاصةالمهتمينبالصناعاتالتحويلية،وبذلكيساهمفيخلقوتط ويرأنشطةموازيةأخرىتساهمفيالتنميةالمحلية.

دور الفلاحة في التنمية المحلية:

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصاديةالمختلفة.فقدإستطاعت هذه الأنشطة الفلاحية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة و تجارة و خدمات أخرى. و فيما يلي سنتناول أهم الوظائف :

1/توفير الغذاء.

2/توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية.

---

[17] جوينسوينبرنوآخرون،**التنميةالاقتصاديةالمحلية**،] علىالخط[،واشنطن :البنكالدولي،متاحعلى
<www. worldbank.org/INTLED/552648-1107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf> -13)،
(2009 .،ص01- 9

3/الفلاحة مصدر للعملة الصعبة.

4/الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية.

5/تساهم الفلاحة في خلق سوق للمواد الغذائية.

6/الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الفلاحي الموسع.[19]

ثالثا :السياحة

تعتبر السياحةمنالمجالاتالاقتصاديةالتيمنشأنهاأنتعملعلىتنميةالأقاليمالمحلية،فهيتشكلمصدر اهاماالتمويلمختلفم شاريعالتنميةبها،كماتعملعلىإنعاشمختلفالصناعاتوالحرفالتقليديةالمحلية،وبذلكتساهمفيخلقمناصبشغللسكانالمنـ طقةوالتخفيفمنمعدلاتالبطالة.

إنالاهتمامبالسياحةيحتموضعالآلياتالمناسبةللاستثماروالاستغلالالعقلانيللموارداليتيتوفرعليهاالأقاليمالمحلية وخلقثقافةسياحيةتمكنمنكسبالسياحإضافةإلىالمحافظةعلىالإرثالسياحيوتطويره.

دور السياحة في التنمية المحلية:

1/ الأجنبيةالأموالرؤوستدفق

2/والمتطورةالحديثةالتقنياتتنقل

3/العاملةالأيديتشغيل

4/المناطقبينالإقتصاديالتوازنوتنميةتحقيقفيالمساهمة

5/المدفوعات[20]ميزانتحسين

الفرعالثاني:التنميةالاجتماعيةوالثقافية

إنالإنسانهوهدفالتنميةووسيلتهافينفسالوقت،وتجسيدالتنميةالاجتماعيةيعنيتوفيركافةوسائلهالرفعمستوياتالمعيشـ ةوإشباعحاجاتالمواطنالمحليوالوصولبهإلىأقصىدرجةممكنةمنالرفاهية.

تعرفالتنميةالاجتماعيةبأنها" تلكالعمليةالتيتنطويعلىإحداثبعضالتغيرات ،التنظيميةالمخططةلتحقيقتلاؤمأفضلبينالاحتياجاتالإنسانيةوالبرامجالاجتماعية "

[19].حسن عبد القادر صالح:الجغرافياالإقتصادية.جامعة القدس المفتوحة.1999 ص 104

[20]موقع الأنترنيت www.google.aeويكيبيديا.الموسوعة الحرة.

فهيبذلكهدفمعنويلعمليةديناميكيةتتجسدفيتوجيهالطاقاتالبشريةللمجتمععنطريقتزويدالأفرادبقدرمنالخدماتالاجتماعيةوالتيتعدأهمعناصرهامايلي:[21]

أولا :التعليم

لابدأنتتضمنبرامجالتنميةالتعليميةزيادةعددالمتعلمينورفعالمستوىالثقافيللمجتمعوذلكمنخلال:

-إنشاءالمدارسالتيتساعدعلىتعليمالصغارومكافحةالأميةبينالكبار .

-إنشاءالمكتباتلتوسيعمعارفالمجتمع .

-استغلالأوقاتالفراغمنأجلتدريبأفرادالمجتمععلىأعمالمهنيةمختلفة

-تساعدهمفي كسبدخلإضافيمنها.

كماأنحفاظالمجتمععلىهويتهوتقاليدهأمرضروريمنأجلتحقيقالتنميةوفقاللميزاتالتييكسبهاوالتيتتركهبعيداعنفخالعولمة،ولذلكفإنالبرامجالتعليميةيجبأنتكونمدروسةومهيأةوفقالاحتياجاتالمجتمعوتطلعاتهفيإطاريسمحبالاستفادة منننتائجالعولمةدونالتعرضلخطورتها.

ثانيا :الصحة

لايمكنالتعاملمعالجانبالصحييمعزلعنالعواملالأخربالمتصلةبعمليةالتنمية،حيثأنهاتؤثرعلىالعواملالاجتماعيةوالاقتصاديةالمختلفة،ولتحسين

الصحةفيالمجتمعيجبأنتهتمبرامجالتنميةبالنواحيالوقائيةجنباإلىجنبمعالنواحيالعلاجية.[22]

ثالثا :السكن

يعدالسكنمنأهماحتياجاتالإنسانمنذالقدم،وقدتسببالنموالمتزايدللسكانفيتفاقمأزمةالسكننتيجةالطلبالمتزايد،حيثأنعدمتوفرالسكنتسببفيالمزيدمنالمشاكل
التيساهمتفيتفككالأسر،أضفإلىذلكصعوبةالزواجوهذاماترتبعنهالكثيرمنالآفاتالاجتماعيةمنانحلالالخلقيوإجرامبكلأنواعه،لذاوجبالاهتمامبهذاالموضوعومحاولةتنظيمالإسكانفيالمجتمعالمحليوفقخططمدروسةوبجهود جادة[23].

الفرعالثالث:التنميةالسياسية

تتمثلالتنميةالسياسيةأساسافيتفعيلدورالمجتمعالمحليمنأجلالمساهمةفيشؤونه،والمشاركةالفعليةفيتحقيقالتنميةالمرجوة،وحتيتمذلكيجبأنيكونالفردفيالمجتمعالمحليمدركالكلحقوقهوواجباته،كمايجبأنيتمتعبحقالتصرفواختيار ممثليهالذينيرىاهمالأكفألخدمته،كماتتضمنالتنميةالسياسيةدراسةالتنظيمالرسميللحكومةوالإدارةالمركزيةوالمحليةودراسةالمشكلاتالتطبيقيةفيالتنظيموالعملعلىتحسينهاوتطويرهاباستمرار.

---

[21] منالطلعتمحمود،**التنميةوالمجتمع**،الإسكندرية :المكتبالجامعيالحديث، 2001،ص1

[22] مريماحمدمصطفى،إحسانحفظي،**قضاياالتنميةفيالدولالنامية**،مصر:دارالمعرفةالجامعية، 2001 ،ص30

[23] .محمدرياضعاتيمي . نظرياتومفاهيمالاتجاهالتكامليللتنميةالريفية،مكتبةالاسكندرية،مصر، 1989 ،ص

الفرعالرابع :التنميةالإدارية

إنالتنميةهيتعبيرعنحيويةالسياسةوتطويرهافيكافةالنواحي،فهيتظمأيضاالمجالالإداريحيثلايمكنأنيحققالمجتمعا لتنميةالمنشودةدونتوفرهعلىقياداتإداريةفعالةلهاالقدرةعلىبثروحالنشاطوالتكاملبينأفرادالمجتمعالمحلي،والثقةالا لازمةبينالرؤساءو
المرؤوسينوكسبتضامنهم،والقيادةالإداريةلابدأنتحوزرصيدعالمنالمعرفةوالخبرةوأنتكونمواكبةللمستجداتفيا لإطارالمنهجيوفيالإطارالتطبيقيوأنتكونعلىإدراكللمعطياتالمحلية.

ولهذافإنالقياداتالمحليةلابدأنتخضعإلىالتدريبوالتوجيهوالتكوينباستمرارخاصةفيالمجالالإداريحتىتتعرفأكثرعلى أخرتقنياتالتسييروالإدارة[24].

المطلبالثالث:أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية.البلدية)كثيرا عن الأهداف العامة للدولة.فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد و المجتمعات في أي مجتمع.إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي.و ذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية و توسيعها.[25]

-القضاء على الفقر و الجهل و التخلف.ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة.مما يخفض من معدلات البطالة و يرفع من القوة الشرائية للأفراد و منه التقليل من ظاهرة الفقر و توسيع الهياكل التربوية.كبناء المدارس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس.

-تعزيز القدوات العامة للمجتمع.كبناء الهياكل القاعدية و شق الطرقات و إستصلاح الأراضي و غيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

-تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية.و هذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له و إشعاره بأنه عنصر مهم و فعال في مجتمعه.[26]

-دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور و الخروج من دائرة الفقر.و هذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.

-الإستفادة من اللامركزية.مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها بإعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان و أعلم بإحتياجاتهم و النقائص التي يعانون منها.

---

[24] إبراهيمعبداللطيف،"الإطارالفكريللتنميةالمحلية"،مجلةالإدارة،عدد3 ،مجلد 24 ،يناير 1992 ،ص54

[25] سيد علي ميهوبي.الجباية الحلية وأثرها على التنمية الحلية.مذكرةليسانس.معهد علوم التسيير.المركزالجامعي.المدية.2006ص105

[26] فؤاد بن غضبان.التنمية المحلية ممارسات و فاعلون.دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع.عمان.2015م ص37.

-التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد.و الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية و لتضييق الفجوة الداخلية بين الريف و الحضر.

-تشجيع مزيد من الإستثمارات الجديدة و زيادة مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني.

-دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات (صناعة.زراعة.خدمات) و تشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسرو تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري بتضافر و تكثيف الجهود.

-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات داخل الإقليم الواحد.

-ترقية الأنشطة الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية.

-إدخال و إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدمية.

-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي و الخاص الوطني و الأجنبي.

-تحسين ظروف و إطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة و ترقية نوعية الخدمات الجوارية.و تحسين فاعلية البرامج و الأجهزة الإجتماعية لضمان الإستقرارالإجتماعي.وتثبيث السكان بالأخص في المناطق الريفية.[27]

-ضمان العدالة في الإستفادة من المرافق و الخدمات الأساسية (التطهير.التزود بماء الشرب.الإنارة.الغاز.الكهرباء.المواصلات.الإتصالات.الصحة.التربية و التكوين.الرياضة.الترفيه.الثقافة و الشؤون الإجتماعية و الدينية.)

-القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الإجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.وإخلاء سطوح و أقبية البنايات.

-التصدي للأفاتالإجتماعية مثل (الجريمة و العنف و السرقة والمخدرات...)و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية و الأبواب المفتوحة و الحملات المنظمة و تنظيم الندوات و المحاضرات التي تغرس القيم النبيلة و التضامن.

من كل ما سبق. يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين هما:

الأول:رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية و التجارية و الإجتماعية.[28]و ذلك بتنشيط و تنويع موارد و طاقات المجال الجغرافي. مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة و يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة.و تطور البيئة الحياتية اليومية و تحسن مستوى الخدمات يفك العزلة عن المناطق النائية.و يساهم في دمجها في الإقتصاد الوطني.

---

[27] سعوديمحمد،**أثربرنامجدعمالنموعلىالتنميةالمحلية**،مذآرةماجستير،جامعةالشلف،آليةالعلومالاقتصادية 2007-2006 .ص13

[28] مباركيجميلة.المالية المحلية و دورها في تحقيق التنمية.مذكرةليسانس.معهد العلوم الإقتصادية.المركز الجامعي.المدية.ص14

الثاني:هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنلوجيا الحديثة في الإنتاج.و تحديث بنيات الري و تأهيل الكوادر و بناء القدرات و زيادة الإنتاجية بإدخال المكننة.

خاتمة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مجمل القضايا المتعلقة بالنمو الإقتصادي والذي رأينا أنهةيتمثل في الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي وتطرقنا إلى خصائصه ومقاييسه ومؤشراته لنصل في الأخير إلى العوائق التي يمكن أن تقف حاجزا أمام النمو الإقتصادي وخاصة الدول النامية.

كما وضحنا في المبحث الثاني مفاهيم أساسية عن التنمية المحلية ومجالاتها وأهدافها حيث أن هذا الموضوع تناولته عدة مدارس وكل مدرسة لها وجهة نظرها الخاصة بهاوالمختلفة عن الأخرى.

الفصلالثاني:
التنمية المحلية في الجزائر

الفصلالثاني:التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

تعد الجماعات المحلية(الولاية،البلدية)حلقة ربط بين السلطة المركزية وأفراد الشعب، وحاولت الجزائر ارساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى الوطني والمحلي وتعتبر التنمبة المحلية الوسيلة التي تسمح بتحسبن مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الإقتصادالوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها .وفي الأخير سنتعرض إلى المقومات الأساسية التي يجب أن تتوفر من اجل تحسين التنمية المحلية على أرض الواقع من خلال التعرض للإدارة المحلية والتي تعد القاعدة القانونية والإدارية لسياسات تنمية محلية ،في حين يشكل التخطيط الجانب التنفيذي لهذه السياسات.

المبحثالثاني:دور الجماعات المحلية و أسس سياسة التنمية المحلية في الجزائر

المطلبالأول:الجماعات المحلية و ممارسة التنمية المحلية

1/برنامج الإنعاش الإقتصادي 2014/2010:

يبلغ حجمه الإستثماريب 21.214مليار دينار جزائري ما يعادل286مليار دولار،ويعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تعرفه الجزائر منذ الإستقلال وهو برنامج للإستثماراتالعموميةخاص بفترة 2010-2014م تمت دراسته والموافقة عليه يوم2010/05/24م بعد إجتماع مجلس الوزراء،ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلةمخططاتالإستثماراتالعموميةالتيإنطلقت لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لفترة2001-2004م ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009م.

ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الهدف الأول:إستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازهاخاصة في قطاعات السكةو الطرق والمياه، وقدخصص لذلك9700مليار دينارجزائريمايعادل130مليار دولار.

الهدف الثاني :إطلاق مشاريع جديدةبمبلغ11534مليار دينار جزائري أي بحوالي 156مليار دولار.

وخصص من المبلغ الإجمالي لقطاع التنمية المحلية مبلغ قدره9903مليارديناز جزائري ما يمثل نسبة45.42%من إجمالي البرنامج[29].

2/الولاية:

تعرف الولاية بأنها جماعة إقليمية لا مركزية و دائرة حائزة على السلطات المختلفة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل و تعبر عن طموح سكانها.لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي و هيئة تنفيذية فعالة و يتولى إدارة الولاية والي معين بمرسوم يقدمه وزير الداخلية و يصادق عليه مجلس الوزراء.بالإضافة إلى مجلس شعبي ولائي يشكل عن طريق الإنتخاب من طرف سكان الولاية.

صلاحيات الوالي:

الصلاحياتالسياسية:يمثل الوالي رئيس الجمهورية على مستوى الولاية كما يقوم بإعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية.و يعد تقارير لكل وزير يهمه الأمر عن كل نشاط أو قضية تتعلق بالحياة السياسية و الإدارية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية في الولاية.و له أن يطلب من السلطة العليا القيام بالتحريات و التحقيقات اللازمة في القضايا التي يؤى أنها ذات أهمية.

[29] ص،الإقتصاديةالتنميةفيودورهاالجزائرفيالكبربالمشاريع،حميدبشوش61

الصلاحياتالإدارية:يمثل الوالي السلطة الإدارية في الولاية و يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات و تنفيذ قرارات الحكومة و التعليمات التي يتلقاها من مختلف الوزراء كما يقوم بالتنسيق و يراقب كل مصالح الدولة المكلفة بمختلف القطاعات في إقليم الولاية.

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي[30]:

الصلاحيات الإقتصادية و المالية: يقوم المجلس في المجال الإقتصادي بعدة مهام فهو يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الإقتصادية و يتخد كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية و يبادر و يجسد العمليات التي تهدف إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و يشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية.

كما يقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات و الجفاف و يعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه بالإضافة إلى أنه يبادر بكل الأعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية و الحيوانية ويعمل على تطوير طرق و وسائل الري و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب و تطهير المياه.و في الأخير يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية و ضبطها على أساس خلق التوازن.

الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة العمرانية:يساهم المجلس بإقتراحه في إعداد مخطط التهيئة العمرانية للولاية و يراقب تنفيذه بالإضافة إلى متابعة المشاريع ذات البعد الوطني و الإقليمي كما يعمل على إيجاد التجهيزات التي يتعدى حجم تكلفتها و أهميتها قدرات البلديات و يبادر بالأعمال المتعلقة بأشغال طرق الولاية و يدعم المبادرات التي من شأنها تنمية الريف بفتح المسالك و التموين بالمياه الصالحة للشرب.

الصلاحيات الإجتماعية و الثقافية:يباشر المجلس مهام عديدة للسهر على حسن سير المرافق الإجتماعية و الصحية و التربوية منها:تشجيع المبادرة لبرامج تشغيل الشباب بالتعاون مع البلديات و مختلف الهيئات الإدارية و المتعاملين الإقتصاديين.

ويساهم بالتنسيق مع المجالس البلدية في الأنشطة الإجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة و المعوقيين المعوزين و التكفل بالمرضى و المتشردين.

3/البلدية:

عرفها قانون البلدية رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/17 بأنها جماعة إقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و تستحدث بموجب القانون.تتميز بأنها هيئة لا مركزية مطلقة يتم إنتخاب أعضائها و الهيئة التنفيذية و اللجان عن طريق الإقتراع العام و المباشر.كما تعتمد على إمكانياتها الذاتية في تلبية حاجيات السكان و يشرف عليها جهاز إداري يتشكل من المجلس الشعبي البلديو رئيس له و يكون منتخبا[31].

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

[30].ناصرلباد،القانونالإداريوالتنظيمالإداريفيالجازئر،منشوارتدحلب،الجازئر،سنة 1999،ص179

[31]دستورالجزائرلسنة 1963،الجريدةالرسميةعدد 64 الصادرةفي 10 سبتمبر196

في مجال التنمية العمرانية و التجهيز:يقوم المجلس بتحضير المخطط البلدي للتنمية و يصادقعليه.و يسهر على تنفيذه بإنسجام مع المخططات القطاعية للولاية التي تنتمي إليها البلدية.كما يقوم بمتابعة تطور و توسع النسيج العمراني و الحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة.كما يسعى للمحافظة على المواقع الأثرية و حماية الطابع العمراني.إضافة إلى الحفاظ على الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان البلدية و معالجتها.و إنجاز شبكات الصرفالصحي.و التكفل برفع النفايات الحضرية.ومكافحة التلوث و حماية البيئة و ذلك بالمحافظة و إنشاء المساحات الخضراء.كما يسهر على حماية المواد المائية.

في المجال الإجتماعي:يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي وفق المقاييس الوطنية و متطلبات الخريطة المدرسية و يعمل على صيانتها و يشجع النقل المدرسي و يتخذ الإجراءات التي شأنها التكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة و يقدم المساعدة لها في مجال الصحة و الشغل و السكن.كمايتكفل بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صيانتها وفق إمكانيات البلدية المادية.إضافة إلى صيانة هياكل و الأجهزة الخاصة بالشباب و الرياضة و الثقافة و صيانة المساجد و المدارس القرانية و الحفاظ على الممتلكات الدينية[32].

في المجال المالي و الإقتصادي:يقوم المجلس الشعبي البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الانشطة الإقتصادية في إطار مخططاته التنموية.إضافة إلى تشجيع المتعاملين الإقتصاديين في إقليم البلدية.كما يخول له القانون أن ينشأ مؤسسات إقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري)تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عملية التنمية المحلية.كما يقوم بلتصويت على ميزانية البلدية التي يقوم رئيس البلدية بتحضيرها مع الهيئة التنفيذية.

المطلبالثاني:أسس سياسة التنمية المحلية في الجزائر

من أجل تحقيق هذه البرامج التنموية و الغاية المرجوة منها و الأهداف المنشودة بكفاءة و فعالية و شمولية و توازن و تكامل و رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

1/تدخل الدولة:

أعطي الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وطنيا و محليا بإعتبارها ممثلة المجتمع و المعبرة عن إرادة المواطنين و تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الإقتصادي و الإجتماعي و يعود سبب إختيار هذا المبدأ لعدة إعتبارات منها:

-الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية و بشرية و تنظيمية و مالية.

-القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الإحتكار المحلي و الأجنبي.

[32]محيالدينالقيسي،مبادئالقانونالإداريالعام،منشوراتالحلبي،بيروت 2003 ،ص54

-الدولة لديها المقدرة و الإحاطة الكاملة بمختلف العوامل و المتغيرات الإقليمية و العالمية التي تؤثر على الأهداف و البرامج.

-حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية و توجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

-الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي الوجهة الأكثر إحتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.

-ضعف القطاع الخاص المحلي و تفضيله للإستثمار في المجالات ذات العائد الكبير و السريع.

-تردد و إحجام الإستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر.

-تعثر و بطئ عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

2/المشاركة الشعبية:

إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الإحتلال الفرنسي غرست في نفسه و أعماقه التطلع إ؟لى عالم تسوده العدالة و المساواة في الإستفادة من ثمار التنمية.ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة و الفعلية في إعداد و تنفيذ و مراقبة و توجيه برامجها و خططها.و قد تجسد ذلك في إقرار أساليب و أنظمة تسيير جماعية.بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي و نظام الثورة الزراعية و التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

3/التخطيط:

يمثل التخطيط منهجا علميا و أداة فعالة و حيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني و المحلي مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع.فهو عملية تغيير إجتماعي و توجيه و إستثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخادها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين.لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته.لذلك وقع إختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء و تنفيذ البرامج التنموية وطنيا و محليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي.

4/اللامركزية:

من الركائز و الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية بإعتبارها أسلوب ناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة جهويا و محليا. و عليه فإن إختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم و العمل يعود للأسباب التالية:

-اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الإجتماعي المتمثل في الدافعية و الإنتمائية.

-العلاقة القوية و المباشرة بين التنمية المحلية و اللامركزية لأنها تعكس بعمق و صدق واقعية مشكلات التخلف و طموحات و أولويات كل إقليم و مجتمع محلي.

-تحقق التوافق بين الحاجات المحلية و قرارات السياسة المركزية.

-تخفف العبئ عن الإدارة المركزية و تعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين و أفراد الشعب.

-تساهم في تفعيل و تجنيد و تحريك الإمكانات المحلية.

-تحقيق العدالة في التكاليف و الحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني و أعباء الجباية.لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.

5/التوازن الجهوي:

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعيةللجزائر.و قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الإجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الإجتماعي نموا متوازنا و متزامنا.عبر التوزيع المتوازن و العادل للموارد و المرافق الإجتماعيةو الثقافية و الأنشطة الإنتاجية و السكان عبر كامل إقليم و جهات الدولة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

-تخفيف التمركز الصناعي و تنظيم المجلين الريفي و الحضري و الحفاظ على العقار الزراعي.

-تحقيق إستقرار السكان و خاصة في المناطق الداخلية و الجنوبية و عكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر و تعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية و المرافق الخدمية.

-كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية و المهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

-تشجيع الإستثمار العمومي و الخاص المحلي و الأجنبي في مختلف جهات الدولة عن طريق التشريعات التحفيزية المالية و التقدية و مشاريع البنية التحتية و تطوير قطاع الخدمات.

6/الترقية الإجتماعية و الثقافية للسكان(المواطنين):

أولت النظرية الإقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث و الدراسات و الإبتكارات و التجديد الذي يؤديه العناصر البشرية المدربة و المؤهلة المالكة للمهارات و القدرات لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول و تفوقها و إمتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها.

و نظرا لخطورة العنصر البشري و دوره الحاكم و الحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور إهتمامات الدول و المنظمات الدولية و مراكز البحوث و الدراسات المتخصصة في التنمية البشرية و إصدار تقارير دورية سنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال توسيع مجالات و فرص إختياراته و تدعيم قدراته و الإنتفاع بها.

كل هذه الإعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوي لترقية الإنسان الجزائري و تحسين إطار معيشته.و تأهيله من خلال حجم الإستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل بإحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الإجتماعية و الإقتصادية و هي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكريا و روحيا

و بدنيا و تحسين مستواه المادي.لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل و تتكفل بإحتياجاته و تحقيق رغباته بيسر.

7/الإعتماد على الإمكانيات الوطنية و الدولية:

أظهرت التجارب التنموية أن الإعتماد على الإمكانات و الجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح و تحقيق التنمية و تسمح لها بالإستمرارية و تضمن لها الإستقرار و الإستدامة و إستقلالية القرار السياسي و الإقتصادي.أماالإعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات و الإمكانات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها و يقود حتما إلى التبعية و ترهن مستقبل الدولة و تجلب الأزمات.و هي الحالة التي عرفتها العديد من دول العالم النامي مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الإقتراضالأجنبي.و قد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة و تحملت نتائجها مما عمق لديها أهمية الإعتماد على الإمكانات الوطنية بالدرجة الأولى.ثمالإستفادة من الموارد و الإمكانات الدولية من خلال القرارات التي إتخذتها السلطات و المثمتلة في تسديد جميع ديونها و عدم اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي في الظروف الحالية.و العمل على جلب الإستثمارات الأجنبية المنتجة و إبرام إتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود و الإمكانات الوطنية و الأجنبية.

المطلب الثالث:التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي

ان قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسا بعمليات التغيير المخطط على مستوى المحلي على اعتبارأن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية،ولذلك تثار مجموعة التساؤلاتحول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه فضلا عن العوامل الإقتصادية و الإجتماعية التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند اعداد الخطة أو تنفيذها.

وعموما يعرف التخطيط بأنه مجموع البرامج والخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة ،كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم و المساهمة في ادارة شؤونهم العامة،والتخطيطلايجرى في فراغ اجتماعي اذ لايمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للمواردبتم ادماجها في عملية انتاجية،وانما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية تشترك فيها الناس والموارد باستمرار.

ولكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي[33]:

-أن يكون التخطيط واقعيا وعلى أساس الموارد البشرية والماية المتاحة.

-أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزءا من التخطيط الوطني الذي يعد على مستوى المركز ويشمل كافة الأقاليم ويهتم بكافة القطاعات والأنشطة المختلفة،لكن أهمية التخطيط

[33] مريمأحمدمصطفى،التنميةبينالنظريةوواقعالعالمالثالث،دارالمعرفةالجامعية،الإسكندرية،مصر، 1997،ص227

المحلي تكمن في كون التخطيط لايمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب الاذا كان نابعا من البيئة المحلية[34].

وعموما فان التخطيط سواء كان على المستوى الوطني أو المحلي يستلزم أمورا هامة لابد من توافرها كي تكتمل عملية التخطيط بكفاءة ونجاح، وتتمثل هذه الأمور في[35]:

-القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة والغير مباشرة والتي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي.

-تحديد أولويات الخطة ومستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول اليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم ،الصحة،السكن والمياه.....الخ.

-القيام بحصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعهاعلى المناطق المختلفة للأقاليم.

-تحديد الزيادة الازمة في كل أنواع الخدمات للوصول الى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين أفراد سكان الأقاليم.

-اعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية.

-الإرتقاء بمستوى الخدمات الحالية والمحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل النفقات.

-القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الإجتماعيوالإقتصادي والعمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات والإمكانيات على المدى الطويل.

-تطابق البرامج والأهداف وفقا لحاجات الأفراد وتماشيها مع التطور الإقتصادي و الإجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

وختاما نقول أن نجاح عملية التخطيط المحلي يرتبط ارتباطا كبيرا بدرجة مساهمة الأهالي المحليين فيه،كما يرتبط بالقيادات المحلية وبالأشخاص المحليين الذين يتولون أمره،وأيضا الذين يوكل اليهم أمر تنفيذ خططه، وعلى المهارات الفنية وقدرة التصرف والإبتكار التي تتوفر فيهم.

كما يجب أن يراعى التخطيط المحلي الظروف الإجتماعية والتراث الثقافي والحضاري لكل اقليم.

[34] علياالشريف،الإدارةالعامة:مدخلالأنظمة،الدارالجامعيةللطباعةوالنشر،الإسكندرية،مصر، 1991،ص333

[35] مصطفى الجندي،المرجعفيالإدارةالمحليةالمقارنة،الإسكندرية:منشأةالمعارف،مصر، 1971،صص60،61

المبحثالثاني:مقومات التنمية المحلية و أهدافها

المطلبالأول :مقومات التنمية المحلية

- 1المقوماتالمالية:

يعدالعنصر الماليعاملاأساسيافيالتنميةالمحلية،حيثأننجاحالهيئاتالمحليةفيأداءواجبهاو النهوضبالأعباءالملقاةعلد عاتقهامنناحيةتوفير الخدماتللمواطنينيتوقفلحدكبير علىحجممواردهاالمالية،ومنالطبيعيأنهكلماز ادتالموارد الماليةالتيتخصالهيئاتالمحليةكلماأمكنلهذهالهيئاتأنتمار ساختصاصهاعلىالوجهالأكملمعتمدةفي[36]ذلكعلىنفسهادونااللجوءإلىالحكومةالمركزيةللحصولعلىالإعاناتالماليةتسيير هذهالموارديتطلبوجودإدارةماليةعلىالمستوىالمحليتتولد تنظيمحركةالأموالوهذابالتخطيطالماليالجيدوكذاالرقابةالماليةالمستمرة.

كذلكمنالمقوماتالماليةالتيتساعدعلىتحقيقالتنميةالمحلية [37]"توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيمرشيدللمعلومات وتحليلماليسليمو موازنةمحليةأوقيممالية دقيقة."

إنتوفر هذهالعناصر مجتمعةيساعدفيتحقيقأهدافالجماعاتالمحليةويجعلهاتعملبكفاءةعاليةواستقلاليةتامة.

- 2المقوماتالبشرية:

يعتبر العنصر البشريأهمعنصر فيالعمليةالإنتاجيةوفينجاحالتنميةالمحلية
.فالعنصر البشريهو الذييفكر فيكيفيةاستخدامالموارد المتاحةأفضلاستخدام،وهو الذييدير التمويلاللازملإقامةالمشروعات،كماأنهو الذيينفذهذهالمشروعات،ويتابعهاويعيدالنظر فيمايقابلهمنمشكلاتويضعالحلو لالمناسبةلهافي الوقتالمناسب.

إندور العنصر البشريفيالتنميةالمحليةيمكنالنظر إليهمنز اويتين:

-الأولى : هيأنهغايةالتنمية،حيثأنهدفالتنميةهو الإنسان.

-الثانية : أنهوسيلةتحقيقالتنمية.

لذلكوجبأنيكونهدفالتنميةالمحليةهوتنميةالموارد البشريةمنمختلفالجوانبالاجتماعية،الاقتصاديةو الثقافية،وحتىال سياسيةباعتبار أنالإنسانلديهطاقاتوقدرات
ذهنيةوجسديةتفوقكثير اماتماستغلالهأو الاستفادةبهفعلافيمو اقعالعملالمختلفة،وأنالاستفادةالقصوىمنتلكالقوةهيال مصدر الحقيقيلتحقيقإنجاز ات
التنميةالمحلية،ولنيتأتىذلكإلابفضلاستيعابهذهالحقيقةوتفعيلهاميدانياو هذابوضعإستر اتيجيةلتنميةالموارد البشري ة،هذهالإستر اتيجيةيجبأنتركز علىمجموعةمنالمحاور وهي[38]

---

[36] منالطلعتمحمود،مرجعسابق،ص203 [1]

[37] حالدسمارةالزغبي،التمويلالمحليللوحداتالإداريةالمحلية،شركةالشرقالأوسطللطباعة،عمان،الأردن، 1985 ،ص35

[38] إستر اتيجيةتنميةالموارد البشريةhttp://www.moncoman.gov.om/arabic/HRD-strategy4. Asp

-الرعايةالاجتماعية :

وتشملتوفيرشروطالحياةالكريمةوهيفيمجملهاالاحتياجاتالأساسيةلاستمراريةالحياة،وتتمثلفي : الغذاء،الصحة،التعليم،السكن،التوظيف.

-التأهيلالفني :

يتمثلالتأهيلالفنيفيتوفيرالمؤهلاتالعلميةوالعمليةالمختلفةالتيتمكنالأفرادمنتحقيقالتواصلالدائموالمستمربالمتطلباتالإنتاجيةوالتكنولوجيةالتيتسمحبمواكبةمتطلباتالتنمية،ويندرجتحتهذاالإطارعملياتالتدريب،الإعلام،نشرالوعيالثقافيوالفكري.

-المشاركةالجماعية(الشعبية) :تعنيالمشاركةالشعبيةإشراك المجتمعوالمواطنينبوجهعامفيتحديداحتياجاتالتنميةوصيانةبرامج العملوتنفيذهاوتقييمهاوكذاإشاعةأسبابالثقةوالصدقبينالأفراد،بمعنىتحقيقمفهومالمواطنةالذييعنيتحسيسالمواطن بدورهوأهميتهفيالمجتمعوفيالعمليةالتنموية.

إنتطبيقهذهالإستراتيجيةسيمكنمنتوفيرمناخملائملتطويروتفعيلدورالعنصرالبشريالذييعتبرمنطلقاوغايةللتنمية وحجرالزاويةفيأيمشروعتنموي.

3-المقوماتالتنظيمية:

تتمثلالمقوماتالتنظيميةفيوجود نظاملللإدارةالمحليةإلىجوارإدارةمركزيةمهمتهإدارةالمرافقالمحليةوتنظيمالشؤونالمحلية.

وتعرفالإدارةالمحليةبأنها[39] "نقلأوتحويلسلطةإصدارقراراتإداريةإلىمجالسمنتخبةمنالمعنيين."

كماتعرفبأنها " عبارة عناعتراف الدولةللأشخاصالإقليميةبسلطةإصدارقراراتإداريةفيبعضالمجالات."

وعمومافإنقيامنظامالإدارةالمحليةتفرضهجملةمنالأسبابومنها[40]:

-التخفيفمنأعباءموظفيالإداراتالمركزيةوقصرهاعلىالأعمالالإداريةالمهمة.

-

التنسيقفيمابينالإدارةالمحليةوالحكومةالمركزيةلوضعالخططوالمشروعاتالتيتلائمحاجاتالسكانفيمناطقهموحسب ظروفهموتنفيذهافيتلكالمناطق.

-ضمانسرعةالإنجازبكفاءةوفاعلية،والحدمنالروتينبتبسيطالإجراءات.

-استخداماأساليبإداريةمختلفةعنتلكالتيتطبقهاالإدارةالمركزيةتراعي الظروفوالعواملالمحليةممايرفعمنكفاءةالعمل.

-زيادةقدرةالموظفينالمحليينعلىالإبداعوالابتكار.

[39] عليخاطرشطناوي،قانونالإدارةالمحلية،داروائللنشر،عمان،الأردن، 2002 ،ص97

[40] أيمنعودةالمعاني،الإدارةالمحلية،داروائللنشر،عمان،الأردن، 2010 ،ص19

-إكسابالكوادرالمحليةخبرةمتزايدةنتيجةمشاركتهافيعملياتاتخاذالقرارات.

-ترسيخمفهومالرقابةالشعبية[41]..

المطلب الثاني:التخطيط الإستراتيجي للتنمية

يقوم التخطيط الإستراتيجي للتنمية على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى :تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين
يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية)، ولقطاع نشاطات الأعمال (خاصة) ولقطاعات منظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، منظمات ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.
المرحلة الثانية :إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة
إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن وضع الاستراتيجيات للمستقبل. وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي .
وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة. فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات. وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل(SWOT) ، مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.
المرحلة الثالثة :إيجاد استراتيجية التنمية المحلية

[41]فؤاد بن غضبان.مرجع سابق.ص38

كما هو الحال في وضع خطط إستراتيجية التنمية للدن الشاملة، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية. فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية. ولاستراتيجية التنمية المحلية عدد من المكونات.

المرحلة الرابعة :تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية

ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة. وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية .

وبالتالي، هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية المحلية. وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسئولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده. وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

المرحلة الخامسة :مراجعة استراتيجية التنمية المحلية

لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة. ولا بد ما تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الاستراتيجية. ولا يجب أن تغطي علمية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، ومستويات المشاركة، وديناميكات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية (والسياسية) المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية.
بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده. ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة.[42]

المطلب الثالث:تحديات التنمية المحلية و معوقاتها

برزت منذ أواخر التسعينيات مقاربات مختلفة جوهرياً لعملية التنمية نتج عنها مزيد من التركيز على مختلف الجوانب الإجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث وبالنظر إلى النتائج المذهلة التي حققها النحو الإقتصادي خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية، فإن هذا لم يكن كافيا لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات أهمها:

[4242] د.علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية، جامعة بغداد .

1_ عوائق الاقتصادية: حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تقول دون أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

✧الدائرة المفرغة للفقر:

حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الإستثمار مما يعني ضمنيا إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الإدخار الشخصي، وبإستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذ قامت بكسر حلقة الفقر لعمل إقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في التنمية.

-ضيق حجم الســوق:

إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تقتضي انشاء المصانع الكبيرة للاستفادة منها ورفع كفاءة التشغيل، غير أن مرد عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات.

2_ عوائق سياسية ونظامية:

إن البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها إتجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها حيث معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

-التنمية السياسية:

وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وافريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرتها، مما يجعلها معوضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية.

-عدم الاستقرار الأمني:

إن عملية التنمية تتطلب تهيئة مناخ ملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الإستقرار الأمني الذي يعتبر شرطاً ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الإضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية أو ما تعلق بالحكم الراشد مع ضرورة الحرص على إستقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

3_عوائقالإجتماعية:

قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع مما يعني ضمنياً تدني دخولها، مما ينعكس سلباً على الانفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات بما تتطلبه التنمية من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية، مما قد تكون له آثار على أولئك الذي يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى.

خاتمة الفصل:

شرع في تطبيق سياسة التنمية المحلية بالجزائر منذ الإستقلالمباشرة،وتجسدت بشكل فعلي من خلال المشاريع الإستثمارية الواردة في المخططات الإقتصادية بشكل متباين من مخطط لآخر،تماشيا مع التحولات الإقتصادية الحاصلة في الدولة،من مرحلةالتخطيط الموجه المركزي إلى مرحلة الإقتصاد الحر(إقتصاد السوق),وقدوضعت لممارستها عدةأسس ومعايير من أجل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة منها في ترقية الفرد وتنميته وتحسين إطاره المعيشي بالإعتماد على الإمكانات المحلية(ولاية،بلدية)في تحقيق التنمية المحلية من خلال مهامها وصلاحياتها تبعا لهيئتها وإمكاناتها ضمن مجالها الإقليمي.

الفصلالثالث:
دراسة حالة ولاية سعيدة

الفصلالثالث:دراسة حالة ولاية سعيدة

تمهيد

ان تطبيق برنامج تحليل العاملي على متغيرات التنمية المحلية والإقتصادية لولاية سعيدة بهدف تحديد عوامل التنمية لولاية سعيدة بحيث قمنا بجمع البيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ومعالجة البيانات على 16بلدية و 34متغيرة وادخال البيانات ومعالجتها باستخدامبرنامجspss

حيث قمنا بتعريف ولاية سعيدة باعتماد على الدليل الإحصائي لسنة 2015وبعض الخصائص الإقتصاديةوالإجتماعية لولاية سعيدة واستعملنا 34متغيرة الداخلة بالدراسة وتحليل البيانات والنتائج التي توصلنا اليها.

المبحثالأول:لمحة عن ولاية سعيدة

المطلب الأول :تقديم ولاية سعيدة

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض. انبثقت من التقسيم الإداري للولايات سنة 1985. وكان اسمها السابق مدينة العقبان. سماها الامير عبد القادر بسعيدة نسبة إلى امرأة صالحة اسمها "لالة سعيدة[43]."

الشكل(01):خريطة الجزائر

1/التضاريس و المناخ:

تقع ولاية سعيدة مابين نهاية جبال الضاية في الشمال و الهضاب العليا في الجنوب أي في الفج الفاصل بين الكتلة الأولى و الثانية من سلسلة الأطلس التلي ، إذ يمر بهذا الفج واد سعيدة، وهي تحتوي على مساحة غابية تقدر ب 156401 هكتار أي ما يعادل نسبة 5,23% من مساحة إقليم الولاية .

-يتميز شمال الولاية بتربة خصبة صالحة للحبوب ذات مردودية عالية ، إضافة إلى بعض الخضروات جنوبها ذو طابع رعوي خاصة الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية و حلفية ، تقدر مساحتها ب 59760 هكتار.

-يتميز المناخ بالجفاف الملحوظ (المناخ القاري:الباردشتاءا و الحار صيفا) يتميز بمعدل هطول الأمطار

[43]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

يصل إلى 400 ملم و تصل درجة الحرارة الى 40 درجة مئوية مع رياح ساخنة في الصيف و في الشتاء تصل إلى 8 درجة مئوية.

وتعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية، بـاردة شتـاءا وحـارة صيفـا.

الشكل(02):خريطة ولاية سعيدة

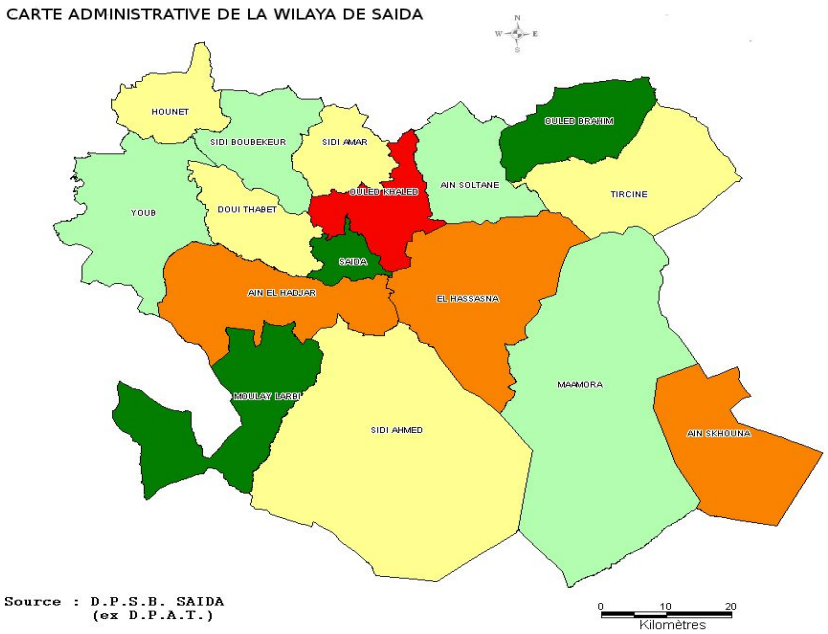

2/الموقع:[44]

تحتوي ولاية سعيدة 16 دائرة تتمثل في :

-دائرة سعيدة.

-دائرة يوب:ذويثابث-يوب.

-دائرة عين الحجر:عين الحجر-مولاي العربي-سيدي أحمد.

-دائرة سيدي بوبكر:سيدي بوبكر-أولاد خالد-سيدي أعمر-هونت.

-دائرة الحساسنة:الحساسنة-المعمورة-عين السخونة.

-دائرة أولاد براهيم:أولاد إبراهيم-تيرسين-عين السلطان.

جدول(01) يوضح التقسيم الإداري و مساحات بلديات سعيدة الستة عشر:

[4444] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

المساحة	البلديات التابعة	الدوائر
76	سعيدة	سعيدة
417	عين الحجر	عين الحجر
1257	سيدي أحمد	
424	مولاي العربي	
246	سيدي بوبكر	سيدي بوبكر
207	أولاد خالد	
168	سيدي أعمر	
176	هونت	
580	الحساسنة	الحساسنة
1217	المعمورة	
404	عين السخونة	
254	أولاد إبراهيم	أولاد إبراهيم
421	تيرسين	
259	عين السلطان	
443	يوب	يوب
217	دوي ثابث	
2765		المجموع

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

3/من حيث السكان :[45]

وفقا لتقديرات عام 2015 قدر عدد سكان الولاية ب **253 377 نسمة** في التعداد العام للسكان و وفقا للتقديرات نجد أن أكبر عدد من السكان يتركز في ولاية سعيدة 1 935,10 لكل كلم²أي هناك كثافة سكانية عالية جدا في مركز الولاية .

جدول(02) يوضح عدد سكان البلديات لولاية سعيدة الستة عشر سنة 2015:

الكثافة(مقيم/كم²)	السكان2015/12/31	البلديات
1 935,10	146 681	سعيدة
26,75	5 801	دوي ثابت
84,31	35 181	عين الحجر
177,33	36 742	أولاد خالد

[45]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

مولاي العربي	12 446	29,38
يوب	19 362	43,70
هونت	5 361	30,44
سيدي أعمر	10 131	60,37
سيدي بوبكر	21 145	86,06
الحساسنة	14 710	25,38
المعمورة	7 664	6,30
سيدي أحمد	15 861	12,61
عين السخونة	8 018	19,83
أولاد إبراهيم	22 188	87,53
تيرسين	8 297	19,69
عين السلطان	7 665	29,57
الولاية	377 253	55,76

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

4/من حيث التعليم:[46]

أ/التعليم الإبتدائي:

بلغ معدل الإلتحاق بالمدارس أعلى من 95% في التعليم الإبتدائي .حيث يقدر عدد تلاميذ المدارس سنة 2015 ب 41451 تلميذ كما تحتوي الولاية على 213 مدرسة التي يبلغ مجموع أقسامها 1822 قسم.

جدول (03)يوضح عدد المدارس الإبتدائية و عدد التلاميذ المتمدرسين لسنة 2015:

البلديات	المدارس		المجموع
	العدد	العدد المستعمل	التلاميذ
سعيدة	52	51	15162
دوي ثابت	09	06	717
عين الحجر	17	14	4116
أولاد خالد	22	18	4072

[46]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

مولاي العربي	08	08	1516
يوب	16	10	2153
هونت	05	04	503
سيدي أعمر	08	08	1101
سيدي بوبكر	18	13	2360
الحساسنة	11	07	1822
المعمورة	04	04	910
سيدي أحمد	09	09	1800
عين السخونة	05	05	903
أولاد إبراهيم	12	11	2427
تيرسين	07	07	955
عين السلطان	10	08	934
الولاية	213	183	41451

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

ب/التعليم المتوسط:[47]

بلغ عدد المدارسالمتوسطة في 2015..59 متوسطة التي تحتوي على 863 أستاذا حيث يبلغ عدد التلاميذ المتمدرسين 25342 تلميذا.

جدول(04) يوضح عدد مدارس و تلاميذ التعليم المتوسط لبلديات سعيدة 2015:

البلديات	عدد المتوسطات	عدد التلاميذ
سعيدة	19	10047
دوي ثابت	1	333
عين الحجر	5	2558
أولاد خالد	5	2476
مولاي العربي	3	993
يوب	3	1204
هونت	1	308
سيدي أعمر	3	641
سيدي بوبكر	3	1401

[47]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

984	3	الحساسنة
479	2	المعمورة
910	3	سيدي أحمد
637	2	عين السخونة
1607	4	أولاد إبراهيم
410	1	تيرسين
354	1	عين السلطان
25342	59	الولاية

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

ج/التعليم الثانوي:[48]

ثانويات سعيدة حاليا 26 ثانوية حيث بلغ عدد تلاميذ الثانويات28640 تلميذا حيث شهدت الولاية تحسنا واضحاعلى مستوى المؤسسات.

جدول (05)يوضح ثانويات و تلاميذ التعليم الثانوي في بلديات سعيدة لسنة 2015:

عدد التلاميذ	عدد الثانويات	البلديات
10900	11	سعيدة
0	0	دوي ثابت
1800	2	عين الحجر
2300	2	أولاد خالد
800	1	مولاي العربي
1000	1	يوب
800	1	هونت
800	1	سيدي أعمر
3600	2	سيدي بوبكر
1000	1	الحساسنة
0	0	المعمورة
600	1	سيدي أحمد

[48]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

840	1	عين السخونة
4200	2	أولاد إبراهيم
0	0	تيرسين
0	0	عين السلطان
28640	26	الولاية

د/التعليم العالي:

لقد شهد التعليم العالي لولاية سعيدة تنويعا بتقديم عدد من التخصصات و ترقية المركز الجامعي .حيث يتلقى فيها التعليم الطلاب من الولايات الأخرى و خاصة المجاورة منها (الولايات الجنوبية) .حيث يتميز تخصص العلوم بعدد طلاب أكثر من التخصصات الأخرى حيث يليه تخصص التكنلوجيا و تتبعه التخصصات الأخرى.

جدول(06)يمثل تقسيم طلاب الجامعات حسب التخصصات لولاية سعيدة سنة 2015:

عدد الطلاب	التخصصات
2214	العلوم
2026	التكنلوجيا
791	لغة فرنسية
920	لغة إنجليزية
1157	لغة عربية
130	فنون
1143	علوم إنسانية
1209	علوم إجتماعية
1582	ع.إق و تجارية و علوم التسيير
850	حقوق و علوم سياسية
467	علاقات دولية
12489	المجموع

الشكل(03):توزيع الطلاب حسب التخصصات

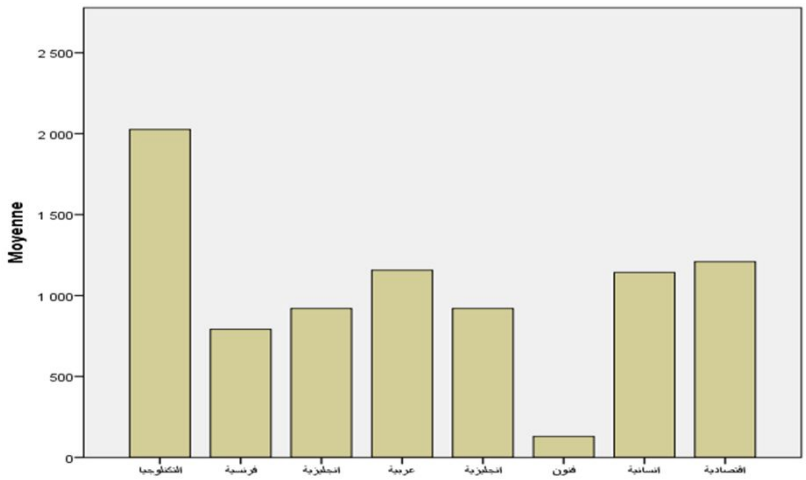

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

ه/التكوين المهني:[49]

يلعب قطاع التكوين المهني دورا هاما في تكوين الأفراد و في المساهمة في البحث على فرص العمل.بحيث هناك 13 مركز مهني بسعة 3600 مقعد بيداغوجي و تنتشر مراكز التدريب عبر البلديات التالية:

سعيدة.مولايالعربي.يوب.سيديبوبكر.الحساسنة.سيديأحمد.أولادإبراهيم.عينالحجر.الرباحية.بالول.عين السخونة.

و الجدول(07) التالي يمثل عدد المقاعد البيداغوجية لمختلف البلديات لولاية سعيدة سنة 2015:

المراكز	قدرة المركز	عدد المسجلين
مركز بريزيني الشيخ (أولاد) سعيدة	300	254
مركز قرينة بدرة(بنات) سعيدة	300	126
مركز الشادلي بن دحمان عين الحجر	250	87
مركز الإخوة بوعزة الحساسنة	250	33
مركز عماري قادة سعيدة	450	688
مركز سيدي قاسم سعيدة	250	40
مركز الخالدي منور يوب	300	120
مركز النجادي بلقاسم بالول	250	53
مركز صدوقي العربي سيدي بوبكر	250	40
مولاي العربي	250	3
سيدي أحمد	200	35
الرباحية	300	162
عين السخونة	250	92
المجموع	3600	1739

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

المطلب الثاني:البنية التحتية و الإجتماعية و الإقتصادية لولاية سعيدة

1/الصحة و السكن في ولاية سعيدة:[50]

[49] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

أ)الصحة :

سجلت ولاية سعيدة إرتفاعا ملحوظا في مستوى البنية التحتية الصحية.حيث تحتوي على 633 سرير سنة 2015 و 33 مستوصف .

-حيث يبلغ عدد الأطباء الجراحين في ولاية سعيدة 103 طبيب جراح و 246 طبيب عام و1073 ممرض و 69 طبيب أسنان و19 صيدلي و هذا في القطاع العام للولاية.

- أما القطاع الخاص فيشمل 53 طبيب جراح و58 طبيب عام و 26 ممرض و 28 طبيب أسنان و 77 صيدلي.

ب)السكن:

حيث تشمل ولاية سعيدة 63585 سكن.و تقوم بتشجيع دعم عملية الإسكان و تنظيم العمران في الولاية.و أصبح الخيار الجديد بشأن الإسكان هو التركيز على تنويع البرامج.

2/شبكة الطرق:

المجموع الخطي لشبكة الطرق لولاية سعيدة 1711.501 في سنة 2015 و هي على النحو التالي:

401.949 كم في الطرق الوطنية.

615.912 كم في طرق الولاية.

588.540 كم في طرق البلديات.

110.100 كم في طرق الدولة.

حيث كل من بلديات سعيدة فتح لها طريق مع الولاية المجاورة و كذلك نحو وسط مدينة سعيدة. و البلديات الواقعة شمال الولاية فتح لها طريق نحو واد تاغية و معسكر.

بالول و تيرسين فتح لها طريق نحو ولاية تيارت.

عين السخونة لها طريق مع ولاية البيض.

يوب و هونت و سيدي بوبكر لها طريق مع سيدي بلعباس.سفيزف و تلاغ.

الشكل(04):شبكة الطرق لولاية سعيدة

[50]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

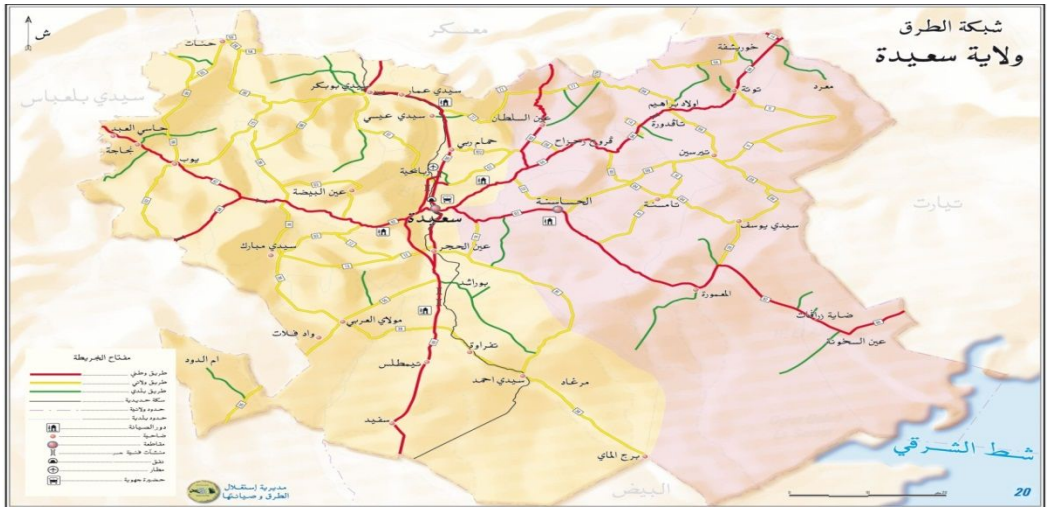

3/شبكة الموارد المائية :[51]

من الموارد المعبئة عبر الولاية جزء مخصص للإستفادة من الإستخدامات المختلفة كما يلي:

-توفير مياه الشرب:Hm3/an76.18

-توفير المياه الصناعية:Hm3/an984

-الري: Hm3/an738.30

-بالإضافة إلى منطقة تجمع المياه الموضحة كما يلي :

جدول (08) يمثل مناطق تجمع المياه في الولاية:

التجمعات المائية	المساحة ب km^2
واد سعيدة	621.20
واد سفيون	461.03
واد بربور	605.46
واد هونت	260.49

المصدر:من إنشاء الطالبتين بالإعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

[51]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

4/الزراعة و السياحةو الصناعة:

1-الزراعة:[52]

يتميز السياق الطبيعي لولاية سعيدةبوفرة الموارد الطبيعية وهذا من حيث الأراضي الزراعية وكذا وفرة في الموارد الغابية بحيث أن نسبة توزيع الأراضي الزراعية تفوق نسبة 70%وهي نسبة تشير إلى الإمكانات الزراعية الهامة التي تتوفر عليها الولاية وتتوزع المساحة الزراعية في بلديات الولاية ويتميز الإنتاج الفلاحي بولاية سعيدة بتنوعه من حيث زراعة الحبوب وزراعة الخضر والأشجار المثمرة ويعطي هذا الإنتاج المحلي أهمية للمنطقة في الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى ان تتوفر على الثروة الغابية معتبرة تقدر بمساحة 157669هكتار، وهذا يساهم في حفظ وتنويع البيولوجي والإقليمي.

2-السياحة:

ولاية سعيدة لديها امكانات سياحية هائلة مما لا شك فيه وهذا الى حد أنها تتميز بتنوع التصاريس تتراوح بين المناطق الجبلية الى مناطق السهوب كما تتوفر هذه المناطق على مجموعة متنوعة من الإمكانات الطبيعية التي هي مناطق الجذب السياحي مثل الغابات ومعالجة المياه المعدنية بما في ذلك المواقع التاريخية وعصور ماقبل التاريخ :حمام ربي ،سيدي عيسى،المرجا،تيفريت،عين السخونة.

وبالإضافة الى ذلك الولاية تحتوي على مواقع تاريخية وأثرية هامة،بما في ذلك هناك مدينة رومانية في بلدية يوب والكهوف مع النقوش الصخرية في منطقة عين المانعة .

3-الصناعة:

[52]مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

يتميز النسيج الصناعي في ولاية سعيدة بوفرة الحقول والمواد الأولية لمواد البناء والمواد المعدنية والغير معدنية ولديها عدة وحدات صناعية)مجمع الإسمنت،وحدة صناعة الجبس،مصنع الحليب ومشتقاته،مؤسسة المواد الكاشطة، شركة مياه سعيدة،مؤسسة مواد التنظيف،شركة الملابس والتفصيل،مطاحنالرياض،مؤسسةنفطاللغاز،مؤسسةالبترول ومشتقاته).

المبحث الثاني:التحليل العاملي كوسيلة لتحليل عوامل التنمية في ولاية سعيدة

برنامجحولعامتقديم:الأولالمطلبAcp

أصبح التحليل العاملى يحتل مكانة هامة فى البحوث بمختلف انواعها ، حيث ان هذة العلوم تخضع لكثير من المتغيرات المتداخلة ، التى يكون بينها مجموعة من الارتباطات السلبية أو الايجابية .

و التحليل العاملى أسلوب احصائى يساعد الباحث فى دراسة المتغيرات المختلفة بقصد ارجاعها الى اهم العوامل التى اثرت فيها ، فمن المعروف ان أى ظاهرة من الظواهر تنتج من عدة عوامل كثيرة ، و تعتبر الظاهرة محصلة لهذة العوامل جميعا.

ايضا فأن التحليل العاملى اسلوب احصائى يعمل على تجميع متغيرات ذات طبيعة و احدة فى تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها فى تكوين يسمى عامل ( ) بحيث يرتبط كل متغير من هذة المتغيرات بهذا العامل ، اى ان كل متغير من هذة المتغيرات يتشبع على هذا العامل بقيم متفاوتة توضح الاهمية النسبية لكل متغير من هذة المتغيرات المرتيطة بالنسبة لهذا العامل.

اهداف التحليل العاملي:

تقديم تمثيل هندسي للمفردات وكذا المتغيرات ،حيث هدف هذه التمثيلات هو :

•مشاهدة فيما إذا كان هنالك نسبة معينة للوحدات الإحصائية من جهة والعلاقة بين المتغيرات من جهة أخرى .

•البحث عن إمكانية تمييز مجموعات بين الأفراد المتشابهة أو المختلفة فيما بينها وفقا لقيم المتغيرات التي تأخذها. أما المتغيرات فتبحث عن طريقة معرفة درجة (قوة أو ضعف) الإرتباطات فيما بينها.

خطوات التحليل العاملي:

-جمع و إختيار البيانات.

-بناء مصفوفة البيانات.

-معالجة و تحليل النتائج من مخرجات الدراسة.

المطلب الثاني:المتغيرات الداخلة في الدراسة

لتقييم بلديات ولاية سعيدة وتحديد العوامل التنموية قمنا بجمع البيانات وتحليلها وكانت 34متغيرة على16بلدية وإيجاد البلديات أكثر نشاطا.

وهناك عدة خصائص للولاية (ديموغرافية،اقتصادية،زراعية،تجارية)

-خصائص اجتماعية(التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي،سكان الحضري وسكان الريف)

-خصائص تجارية(صناعة)

-خصائص فلاحية (انتاج الزراعي ،التشجير،انتاجحيواني،الاغنام والخيول)

جدول رقم (09) :المتغيرات الداخلة في الدراسة:.

البلديات COM	عدد المتوسطات NDM
المساحة SUP	عدد الثانويات NDS
السكان POP	قطاع البناء SACO
الكثافة DENS	قطاع التجارة SAC
سكان الحضر URB	قطاع الصناعة SAI

سكان الريف RUR	قطاع الخدمات SAS
معدل النشاط TA	عدد المستشفيات NH
شبكة المياه AEP	عددالمراكز الصحية NPM
معدل الربط بالمياه TR	عدد الصيدليات PHA
معدل الإسكان TOL	الحبوب CRE
الأراضي المروية SUP I	التشجير ARBO
الأراضي الغابية FORE	الكرم VGN
مساحة الأراضي SAU	المواشي BOV
المتنزهات PR C	الماعز CPR
الأراضي المنتجة PI	الخرفان OVIN
عدد الإبتدائيات NDP	الخيول EQN

المطلب الثالث:معالجة لنتائج التحليل لمكونات أساسية (ACP)

من خلال الجدول رقم(1) استخلصنا نقاط القوة والضعف بين المتغيرات ,فمثلا :

1- هناك ارتباط قوي موجب بين الكثافة السكانية (Densité) ومساحة السكان الحضري (urbain) بنسبة 0.85% ونفس النسبة ايضا بين سكان(Population) و (Urban) .

وهذا يعني ان اغلبية سكان الولاية يتمركزون في المدينة لتوفير شروط الحياة فيها عكس سكان الريف (Rurale) التي نسبة ارتباطه مع السكان(Population)

ضعيفة جدا (0.052%) .

2- هناك ارتباط قوي موجب بين المساحة (SUP) ومساحة الاراضي الرعوية (PARCOUR) بنسبة 0.89% ومنه اغلب الاراضي تميل الى طابع الرعوي وذلك لتوفر انشطة تربية المواشي .

3-ارتباط قوي موجب بين عدد المؤسسات التعليمية (Etablisemnent) وعدد السكان (Population) :

*الابتدائي : 0.969%

*المتوسط: 0.994%

*الثانوي : 0.988%

اذن اقامة المؤسسات التربوية مرتبطة بعدد السكان اي كلما زاد عدد السكان المؤسسات التربوية وذلك لتغطية الحاجات التربوية في الولاية .

4- ارتباط متوسط بين المساحة (SUP) والاراضي المنتجة (Inpnodictie)بنسبة 0.568% , اذن الولاية تتميز بنسبة معقولة من الانتاج.

/2جدول رقم (10): نوعية التمثيل qualité de représentation

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
superficie cadastrée (km²)	1,000	,960
population2015	1,000	,993
Densité Hab/Km²	1,000	,988
Population Urbaine	1,000	,908
Population rurale	1,000	,908
taux dactivité	1,000	,501
Réseau D'AEP (Km)	1,000	,994
Taux De Raccordement (%)	1,000	,817
TOL	1,000	,645
SAU (Ha)	1,000	,866
SAU IRRIGUEES	1,000	,910
Superficie Forestière (Ha)	1,000	,937
Parcours	1,000	,925
Terre Improductive	1,000	,831
Nbr D'établissement primaire	1,000	,957
Nbr D'établissement moyenne	1,000	,984
Nbr D'établissement secondaire	1,000	,988
Secteurs d'activités Construction	1,000	,981

Secteurs d'activités Commerce	1,000	,994
Secteurs d'activités Industrie	1,000	,992
Secteurs d'activitésServices	1,000	,986
nombre dhopital	1,000	,891
nombre de poly avec maternité	1,000	,886
pharmacie	1,000	,902
CEREALES	1,000	,815
ARBORICULTURE	1,000	,874
VIGNE	1,000	,802
BOVINS	1,000	,787
OVINS	1,000	,961
CAPRINS	1,000	,872
EQUINS	1,000	,933

يوضح لنا الجدول نوعية التمثيل ومساهمة كل متغيرة في البيانات المكثفة حول العوامل المشتقة فمثلا : ساهمت المساحة بنسبة 0.96% من المعلومات الكلية ,وفسرت ايضا الاراضي المروية بنسبة 0.91% من المعلومات وكذلك المؤسسات التعليمية :الابتدائي بنسبة 0.957 % والمتوسط بنسبة 0.984% والثانوي بنسبة 0.992% والخدمات 0.986% والتجارة 0.994 % من المعلومات الكلية وهكذا بالنسبة للعوامل الاخرى وبذلك نستنتج ان جزءا كبيرا من البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات التي دخلت في التحليل ساعدت في عملية تفسير اي لم نفقد الكثير من المعلومات.

3/تحديد المكونات الأساسية:

عندما نقوم بتطبيق التحليل إلى مكونات أساسية(ACP),العديد من العناصرمثل الجداول و الرسوم البيانية ساعدتنا في تفسير النتائج و من بينها سوف نحتفظ بجدول القيم الكامنة.

-القيم الكامنة:و تسمى أيضا الجدر الكامن و هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة و أن قيمته تتناقص من عامل إلى أخر حسب الترتيب فالعوامل الأولى ذات جدر كامن أكبر مما يليها و هو أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل.

-و الشكل(05) التالي يبين لنا عدد المحاور الأولى التي ساعدتنا في التحليل و إعطائنا المعلومات المفسرة لهذه المحاور:

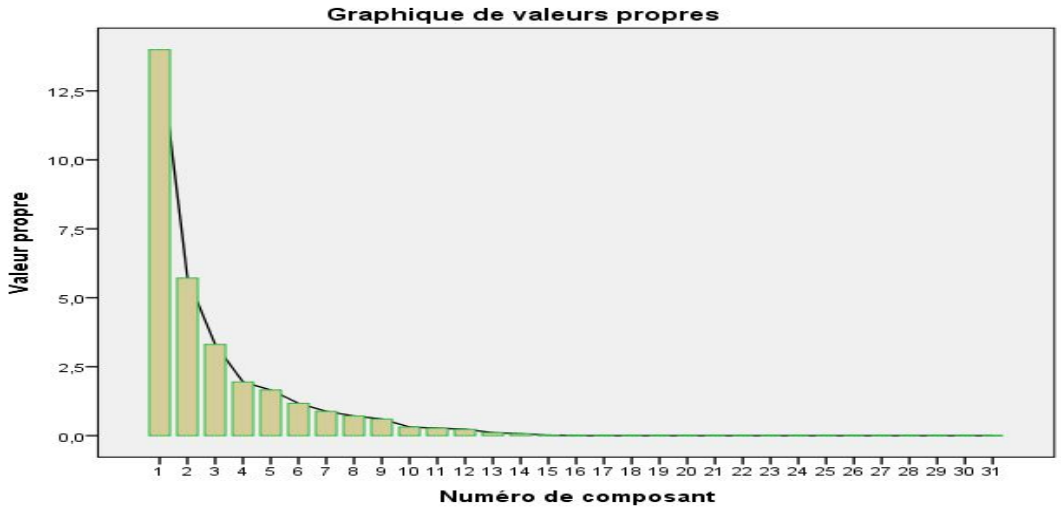

المصدر :نتائج تحليل الكونات الأساسيةACP

وتستخدم القيم الكامنة لتحديد عدد المحاورالتي تساعدنا في التحليل وإعطائنا المعلومات المفسرة لهذه المحاور وبالتالي معلومات المصفوفة الأصلية لخصت بعدد محدود من المحاور حسب درجة الأهمية.

4/الجدول رقم :(11)القيم الكامنة واستخراج المكونات الرئيسية variance totale expliqué

	F1	F2	F3
Valeur propre	**13.992**	**5.716**	**3.305**
Variance%	**45.137%**	**18.438%**	**10.662%**
comulé	**45.137**	**63.575**	**74.238**

-تشير النتائج المستخلصة من مخرجات البرنامج ان هناك ثلاث عوامل اساسية لانها اكبر من 1تتحكم في الظاهرة المدروسة (عوامل التنمية لولاية سعيدة) وتفسر ما نسبة 74.238 % من اجمالي التباين وهذا يعني ان اسلوب التحليل العاملي قام باختزال العلاقة بين المتغيرات الى ثلاث عوامل اساسية .

- يعتبر العامل الاول من اهم العوامل المشتقة من نتائج 2015 حيث فسر العامل الاول نسبة 45.137% من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات , اما العامل الثاني نسبة تفسيره 18.438% والعامل الثالث فسر نسبة 10.662% .

5/جدول(12) :تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأساسية:

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
superficie cadastrée (km²)	-,420	,788	-,226
population2015	,969	,150	,143
Densité Hab/Km²	,984	,099	,000
Population Urbaine	,883	,180	,002
Population rurale	-,156	,423	,795
taux dactivité	,459	-,170	,102
Réseau D'AEP (Km)	,968	,225	,047
Taux De Raccordement (%)	-,030	-,125	-,074
TOL	-,125	-,405	-,112
SAU (Ha)	-,499	,738	-,061
SAU IRRIGUEES	-,353	-,018	,791
Superficie Forestière (Ha)	-,491	,401	,040
Parcours	-,264	,708	-,187
Terre Improductive	-,142	,226	-,625
Nbr D'établissement primaire	,931	,048	,271
Nbr D'établissement moyenne	,956	,171	,151
Nbr D'établissement secondaire	,977	,174	,058
Secteurs d'activités Construction	,970	,132	,040
Secteurs d'activités Commerce	,986	,118	,057
Secteurs d'activités Industrie	,983	,099	,071
Secteurs d'activitésServices	,980	,099	,066
nombre dhopital	,889	,217	,136
nombre de poly avec maternité	,893	,133	-,160
pharmacie	,833	,051	-,346
CEREALES	-,365	,266	,364
ARBORICULTURE	-,158	-,686	,483
VIGNE	-,127	-,459	,634

BOVINS	-,244	,582	,566
OVINS	-,322	,901	,011
CAPRINS	-,121	,747	,377
EQUINS	-,169	,832	-,085

من خلال هذا الجدول يمكننا تحديد العوامل التالية :

العامل الاول : يفسر واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية

هذا العامل يعكس الامكانات الاجتماعية والاقتصادية للولاية , من حيث السكان والانشطة والهياكل الاساسية وهو اكثر اهمية لانه يفسر نسبة 45.137% من مجموع التباينات للمتغيرات التي ترتبط مع بعضها البعض لدرجة عالية ولديها نفس المحدد.

المتغيرات الديمغرافية : الكثافة السكانية ومجموع السكان لسنة 2015 والسكان الحضري ,قطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

المتغيرات الاجتماعية : مجموع السكان والمؤسسات التعليمية (الابتدائيات والمتوسطات والثانويات) والمستشفيات .

المتغيرات الاقتصادية : الصناعة والتجارة وتحدد هذه المؤشرات مستويات التجهيز ودرجة اشباع الطلب الاجتماعي .

*وفي الاخير نستطيع ان نقول ان العامل الاول يعكس التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلديات ولاية سعيدة ونلاحظ ان المعايير الاقتصادية والاجتماعية حاضرة بقوة في هذا المحور.

العامل الثاني : يفسر الامكانيات الفلاحية والرعوية.

وهو يمثل الامكانات الزراعية والرعوية لبلديات ولاية سعيدة ويفسر هذا العامل نسبة 18.438% من مجموع التباينات الاجمالية ويعكس هذا العامل الطابع الريفي لوجود ارتباط قوي موجب بين المساحة والاراضي الرعوية والاراضي الزراعية والانتاج الحيواني .

العامل الثالث: يفسر الامكانيات الزراعية .

يشرح لنا هذا العامل نسبة 10.662% من مجموع التباينات الاجمالية ويمثل هذا العامل النشاط الزراعي .

وذلك لوجود ارتباط قوي موجب بين السكان الريفي والمساحات المروية والانتاج النباتي.

6/ شكل رقم(06) تمثيل البلديات بالمحور العاملي F1وF2 :

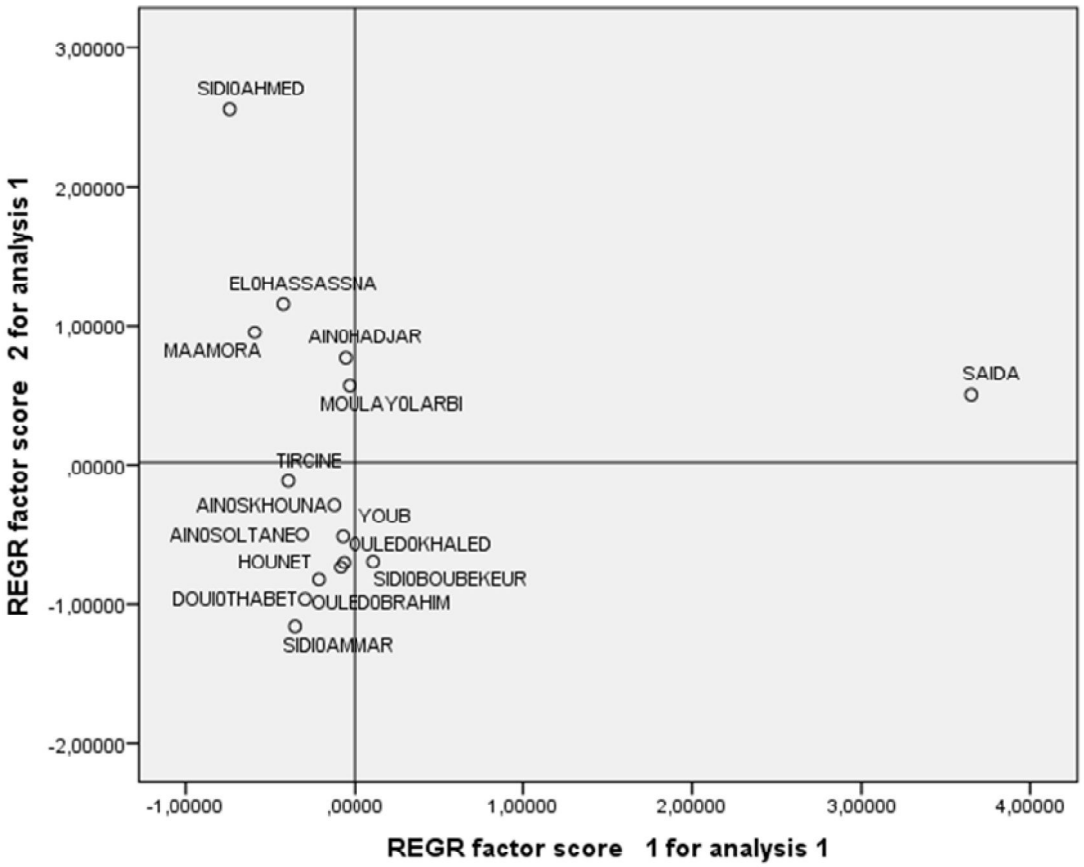

يمثل العامل الأول والعامل الثاني:

نلاحظ في المحور الأول الذي يمثل البنية البنيةالإجتماعيةوالإقتصادية تمركز بلدية سعيدة أي أنها ذات نشاط حضري ،في حين وجود مسافة قريبة بعض الشيئ بين بلدية سيدي بوبكر من بلدية سعيدة أي أنها مستفيدة ببعض الخصائص الحضرية إلى جانب الطابع الفلاحي.

أما المحور الثاني فيمثل النشاط الفلاحي والرعوي والذي تتميز به بلديات(سيدي أحمد،معمورة،مولايالعربي،حساسنة،عين الحجر...).

7/شكل رقم(07) تمثيل البلديات بالمحور العاملي F1وF3 :

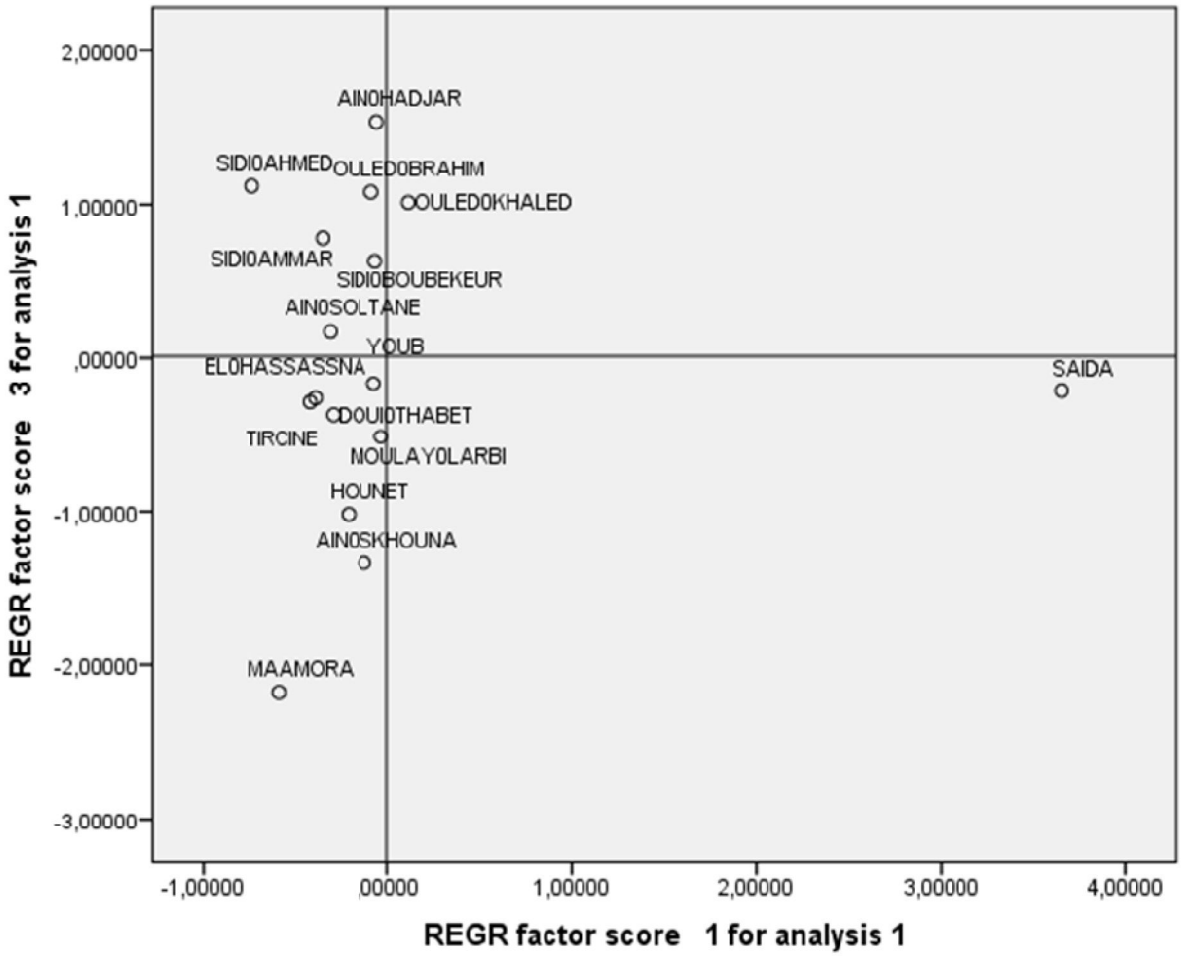

يمثل العامل الاول والعامل الثالث:

يوضح الشكل أن المحور الأول يضم بلدية سعيدة والتي تختلف عن باقي البلديات حيث تتميز بنشاط حضري متقدم، في حين نرى أن باقي البلديات كبلدية أولاد خالد قريبة من بلدية سعيدة وهذا يدل على أنها تستفيد ببعض الخصائص الحضرية.

ونلاحظ في المحور الثالث تمركز بلديات (عين الحجر،سيدي أحمد،سيدي بوبكر،اولاد أبراهيم،سيدي اعمر،عين السلطان،يوب) والتي تهتم بالأنشطةالزراعية.

خاتمة الفصل

من خلال عملية جمع البيانات وتحليلها لتقييم عوامل التنمية لولاية سعيدة توصلنا إلى أن ولاية سعيدة انها ولاية (فلاحية,رعوية)

ذات نشاط زراعي (البستنة،التشجير،الحبوب،الكرم،البقول)

وذات نشاط حيواني(الأغنام،،الماعز،الخيول)

وهذا مايسهلللسلطات المحلية عملية التنمية المحلية وتخطيط المشاريع التنموية وتحقيق التوازن بين البلديات وتحديد نقاط ضعف وقوة كل بلدية ،وعلى السلطات الإستثمار في المجال الرعوي والزراعي خاصة لإمتلاكها ثروة غابية هامةوموقع استراتيجي يساعدها في ذالك ،وتحسين استخدام الإمكانات التنموية المحلية والإفادة منها لتعزيز قدرة الوحدة المحلية وهذه لمحة ساعدتنا في توجيه الولايةوأضحت لنا المعالم الأساسية عبرخصائص الولاية.

خاتمة عامة

شرع في تطبيق سياسة التنمية المحلية بالجزائر منذالإستقلال مباشرة وتجسدت بشكل فعلي من خلال المشاريع الإستثمارية الواردة في المخططات الإقتصادية بشكل متباين من مخطط لأخر ،تماشيا مع التحولات الإقتصادية الحاصلة في الدولة من مرحلة التخطيط الموجه المركزي إلى مرحلة الإقتصاد الحر (إقتصاد السوق).

وقد وضعت لممارستها عدة أسس ومعايير من أجل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة منها في ترقية الفرد وتنمية وتحسين إطاره المعيشي بالإعتمادعلى الإمكانات المحلية المتوفرة وفي هذا الإطار برز دور الجماعات المحلية(ولاية ،بلدية)في تحقيق التنمية المحلية من خلال مهامها وصلاحياتها تبعا لهيئاتها وإمكاناتها ضمن مجالها الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة في عملية التنمية التي مست جميع القطاعات منها التنمية الإقتصادية المحلية ،حيث أعطت الدولة أولوية وأهمية لهذا القطاع عن طريق الإهتمام بالبرامج التنموية وتجسيدها على أرض الواقع في مختلف البرامج :برنامج دعم الإنعاش ،برنامج دعم النمو،البرنامج الخماسي ،حيث كانت الأولوية للتنمية المحلية وهذا يعتبر أكبر دليل على أن الجزائر ركزت على تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد إستعمالها وإشباع الإحتياجات الأساسية للسكان،كما أن الخطط والبرامج تبقى بعيدة عن أهدافها الإستراتيجية إن لم يتم إعدادها وفق الإحتياجات الضرورية للمنطقة المحلية ومن طموحات السكان وتطلعاته المستقبلية التي من شأنها تحقيق تنمية محلية.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

-تشير النتائج المستخلصة من مخرجات البرنامج ان هناك 3 عوامل اساسية لانها اكبر من 1تتحكم في الظاهرة المدروسة (عوامل التنمية لولاية سعيدة) وتفسر ما نسبة 74.238 % من اجمالي التباين وهذا يعني ان اسلوب التحليل العاملي قام باختزال العلاقة بين المتغيرات الى ثلاث عوامل اساسية .

- يعتبر العامل الاول من اهم العوامل المشتقة من نتائج 2015 حيث حيث فسر العامل الاول نسبة 45.137% من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات , اما العامل الثاني نسبة تفسيره 18.438% والعامل الثالث فسر نسبة 10.662% .

-يمثل العامل الأول والعامل الثاني:

نلاحظ في المحور الأول الذي يمثل البنية البنيةالإجتماعيةوالإقتصادية تمركز بلدية سعيدة أي أنها ذات نشاط حضري ،في حين وجود مسافة قريبة بعض الشيئ بين بلدية سيدي بوبكر من بلدية سعيدة أي أنها مستفيدة ببعض الخصائص الحضرية إلى جانب الطابع الفلاحي.

أما المحور الثاني فيمثل النشاط الفلاحي والرعوي والذي تتميز به بلديات(سيدي أحمد،معمورة،مولايالعربي،حساسنة،عين الحجر...).

-في حين يمثل العامل الاول والعامل الثالث:

نلاحظ أن المحور الأول يضم بلدية سعيدة والتي تختلف عن باقي البلديات حيث تتميز بنشاط حضري متقدم ، في حين نرى أن باقي البلديات كبلدية أولاد خالد قريبة من بلدية سعيدة وهذا يدل على أنها تستفيد ببعض الخصائص الحضرية.

ونلاحظ في المحور الثالث تمركز بلديات (عين الحجر،سيديأحمد،سيديبوبكر،اولادأبراهيم،سيدياعمر،عينالسلطان،يوب) والتي تهتم بالأنشطةالزراعية.

-الإقتراحات:

-تشجيع الأفراد على عملية الإستثمار في الولاية و تقديم جميع التسهيلات.

-تهيئة المناخ للإستثمار.

-إستغلال الثروات المتوفرة في الولاية خاصة الفلاحية و الرعوية.

-التسيير الجيد للمشاريع يؤدي إلى نجاحها.

-وضع خطط تنموية هادفة و فعالة و ملائمة لإحتياجات المواطنين.

-التوجه لتنمية و ترقية مختلف بلديات ولاية سعيدة و توفير مختلف المرافق الضرورية للمواطن الريفي للحد من النزوح نحو المدينة.

قائمة المراجع

أ/الكتب بالعربية:

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

-محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية الت[1]*برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين.*

-عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة.

-برنامجالأممالمتحدةالإنمائي :تقريرالتنميةالبشريةلعام2003.

-صالحفلاحي،مفهومالتنميةالمحليةوالاستراتيجياتالبديلة،الملتقىالوطنيالأولحولتمويلالتنميةالمحلية 2008 .

-عصامفوزي،عدنانسليمان،التنميةالاقتصادية،منشوراتجامعةدمشق،سوريا،1995

-

محمدفتحاللهالخطيب،الحكمالمحليوالتنمية،منشوراتكليةالاقتصادوالعلومالسياسيةبجامعةالقاهرة،مصر، 1998.

-كريمعبدالنبيالعبيدي،الإدارةوالتنميةفيليبيا،بنغازي: جامعةقاريونس،ليبيا، 1995 .

-أحمدرشيد،التنميةالمحلية،دارالنهضةالعربية،القاهرة،مصر،1986 .

-

محمدشفيق،التنميةالاجتماعية:داراساتفيقضاياالتنميةومشكلاتالمجتمع،المكتبالجامعيالحديث،الإسكندرية،مصر.

-عبدالمطلبعبدالحميد،التمويلالمحليوالتنميةالمحلية،الدارالجامعية،الإسكندرية،مصر، 2001 .

-موسى اللوزي.التنميةالإدارية.دار النشر و التوزيع.عمان.

-حسن عبد القادر صالح:الجغرافياالإقتصادية.جامعة القدس المفتوحة1999

-مناطلعتمحمود،التنميةوالمجتمع،الإسكندرية :المكتبالجامعيالحديث، 2001

-مريماحمدمصطفى،إحسانحفظي،قضاياالتنميةفيالدولالنامية،مصر:دارالمعرفةالجامعية، 2001

-إبراهيمعبداللطيف، **"**الإطارالفكريللتنميةالمحلية**"**،مجلةالإدارة،عدد3 ،مجلد 24 ،يناير 1992

-سيد علي ميهوبي.الجباية الحلية وأثرها على التنمية الحلية.مذكرةليسانس.معهد علوم التسيير.المركز الجامعي.المدية.2006

-فؤاد بن غضبان.التنمية المحلية ممارسات و فاعلون.دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع.عمان.2015م.

-

سعوديمحمد،أثربرنامجدعمالنموعلىالتنميةالمحلية،مذكرةماجستير،جامعةالشلف،آليةالعلومالاقتصادية 2007-2006

-مباركيجميلة.المالية المحلية و دورها في تحقيق التنمية.مذكرةليسانس.معهد العلوم الإقتصادية.المركز الجامعي.المدية.

-حميدبشوشالتنميةالإقتصاديةفيالجزائرودورهافيالمشاريع الكبرى.

-ناصرلباد،القانونالإداريوالتنظيمالإداريفيالجازئر،منشوارتدحلب،الجزائر،سنة 1999.

-دستورالجزائرلسنة 1963،الجريدةالرسميةعدد 64 الصادرةفي 10 سبتمبر196

-محيالدينالقيسي،مبادئالقانونالإداريالعام،منشوراتالحلبي،بيروت 2003

-مريمأحمدمصطفى،التنميةبينالنظريةوواقعالعالمالثالث،دارالمعرفةالجامعية،الإسكندرية،مصر، 1997.

خالدسمارةالزغبي،التمويلالمحليللوحداتالإداريةالمحلية،شركةالشرقالأوسطللطباعة،عمان،الأردن،1985.

-عليخاطرشطناوي،قانونالإدارةالمحلية،داروائللنشر،عمان،الأردن، 2002 .

-أيمنعودةالمعاني،الإدارةالمحلية،داروائللنشر،عمان،الأردن، 2010 .

-د.علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية، جامعة بغداد .

-مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.

ب/الكتب بالفرنسية:

Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition[1] Paris, édition Marketing,1990,p44

Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? ,Alger, ed Dahleb,1994, p79-

ج/مواقع الأنترنيت:

www.digitallibrary.univ-batna.dz

-موقع الأنترنيت www.google.aeمن ويكيبيديا الموسوعة الحرة

-محمدقادير،نظرةعلىالتنميةالمحليةwww.tanmia.ma

-موقع الأنترنيت www.google.aeويكيبيديا.الموسوعة الحرة.

-إستراتيجيةتنميةالمواردالبشرية .HRD-strategy4/
Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic

د/المذكرات:

-جلولي محمد,مذكرة ماستر,تحديد الخصائص التنموية لولاية سعيدة بإستخدام أسلوب التصنيف.2016/2015

-محمدخليفة,مذكرة ماجستير,إشكاليةالتنميةوالحكمالراشدفيالجزائر,جامعة جيجل.

ملاحق

	NDP	NDM	NDS	SACO	SAC	SAI	SAS	NH
1	51	19	11	35	2512	335	1259	2
2	9	1	0	1	26	6	23	0
3	17	5	2	8	302	51	158	1
4	22	5	2	4	361	53	159	0
5	8	2	1	0	153	12	61	0
6	16	3	1	4	259	36	131	0
7	5	1	1	0	51	9	16	0
8	8	3	0	0	89	10	52	0
9	17	3	1	0	294	43	106	0
10	11	3	1	0	140	24	81	0
11	3	2	0	0	49	9	38	0
12	9	3	1	0	103	6	42	0
13	5	2	1	2	69	7	60	0
14	12	4	1	0	252	41	251	0
15	7	1	0	0	38	11	44	0
16	10	1	0	0	33	4	51	0
17	.	.	.	.	.	.	.	.

	COM	SUP	POP	DENS	URB	RUR	TA
1	SAIDA	76	146681	1935,10	142769	3911	47,50
2	DOUI0THABET	217	5801	26,75	2319	3482	43,20
3	AIN0HADJAR	417	35181	84,31	25624	9557	42,80
4	OULED0KHALED	207	36742	177,33	27572	9171	44,30
5	MOULAY0LARBI	424	12446	29,38	84880	3958	44,50
6	YOUB	443	19362	43,70	15019	4342	44,80
7	HOUNET	176	5361	30,44	4274	1087	43,80
8	SIDI0AMMAR	168	10131	60,37	4825	5306	40,70
9	SIDI0BOUBEKEUR	246	21145	86,06	16131	5014	43,40
10	EL0HASSASSNA	580	14710	25,38	10559	4151	44,50
11	MAAMORA	1217	7664	6,30	4489	3175	41,90
12	SIDI0AHMED	1257	15861	12,61	4081	11779	42,30
13	AIN0SKHOUNA	404	8018	19,83	4806	3212	44,60
14	OULED0BRAHIM	254	22188	87,53	15105	7084	50,10
15	TIRCINE	421	8297	19,99	2134	6164	44,40
16	AIN0SOLTANE	259	7665	29,57	2667	4999	45,80
17		-	-	-	-	-	-